جـامـعـة الـشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية

(دراسة ميدانية)

The Role of Electronic Accounting Information Systems in Improving Measuring Credit Risks in Kuwaiti Banks

(Field Study)

إعداد الطالب

علي مانع صنيهيت شرار المطيري

(400920020)

إشراف

الأستاذ الدكتور رشا حمادة

قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

2012 م

التفويض

أنا علي مانع صنيهيت المطيري أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاســـم: علي مانع صنيهيت شرار المطيري

التاريـخ: 26 / 5 / 2012

التوقيـع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: **دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية (دراسة ميدانية)**

وقد أجيزت بتاريخ 26 / 5 / 2012

الاســـم	أعضاء لجنة المناقشة	التوقيـــع
الأستاذ الدكتورة رشا محمد حمادة	رئيساً ومشرفاً	
الدكتور يونس عليان الشوبكي	عضواً	
الدكتور وليد زكريا صيام	ممتحناً خارجياً	

شكر وتقدير

أحمد الله وأشكره تعالى على ما أنعم به عليّ من فضل وتوفيق فمنحني العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع، ويسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتورة رشا حمادة التي تكرّمت مشكورة بقبول الإشراف على هذه الرسالة حيث قدمت لي النصح والإرشاد طيلة فترة إعدادها.

ويسرني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري لكافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الشرق الأوسط والإداريين فيها، وكذلك للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة ممثلة بالدكتور وليد زكريا صيام والدكتور يونس عليان الشوبكي على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

كما وأشكر كل من أسهم في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة، وخاصة الزملاء عينة الدراسة من مديري الائتمان والمخاطر في البنوك الكويتية لما أبدوْه من تعاون وتسهيلات تعجز الكلمات عن تقديرها، فلا يسعني إلا أن أسأل الله عز وجل التوفيق لهم في خدمة وطننا العزيز الكويت.

الإهداء

إلى وطني العزيز: الكويت

إلى من أعطتني الكثير ولم تنتظر الشكر ...... فكان رضاها غايتي وطموحي....!

والدتي الحبيبة

إلى السند والقدوة.... الإنسان الذي علمني كيف يكون الصبر طريقا للنجاح.....!

والدي الحبيب

إلى صاحبة البصمة الصادقة في حياتي.... باعثة العزم والتصميم والإرادة.....!

زوجتي الغالية

إلى رفقاء البيت الطاهر الأنيق ..... كبرت فيهم وأسير على الدرب معهم......!

أشقائي وشقيقاتي

إلى من أتمنى لهم حياة مشرقة ودروبا منيرة كنور الصباح، وتفوقاً على مر الأيام....!

أبنائي وبناتي

إلى الأصدقاء وكل من قدم لي العون والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة

قائمة المحتويات

الموضـــــــــوع	الصفحة
عنوان الرسالة	أ
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الشكر والتقدير	د
الإهداء	هــ
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ط
قائمة الأشكال	ط
الملخص باللغة العربية	ي
الملخص باللغة الإنجليزية	ك
الفصل الأول: الإطار العام للدراســة	
1-1 المقدمة	2
1-2 مشكلة الدراسة وعناصرها	4
1-3 أهداف الدراسة	5
1-4 أهمية الدراسة	6
1-5 فرضيات الدراسة	7
1-6 نموذج الدراسة	7
1-7 مصطلحات الدراسة	8
1-8 حدود الدراسة	8
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
المبحث الأول: ماهية نظم المعلومات المحاسبية وخصائص جودة المعلومات	10
2-1 مفهوم نظم المعلومات وتعريفها	10
2-2 مكونات نظام المعلومات	13
2-3 أهمية نظم المعلومات في البنوك	15
2-4 استخدام الحاسب الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي	18

2-5 مفهوم نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني	19
2-6 مواصفات النظام المحاسبي الالكتروني	21
2-7 خصائص نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني	22
2-8 خصائص جودة المعلومات المحاسبية	23
المبحث الثاني: مخاطر الائتمان المصرفي	29
2-9 مفهوم الائتمان المصرفي وتعريفه	31
2-10 مفهوم مخاطر الائتمان المصرفي وتعريفه	33
2-11 انواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك	35
2-12 أهم المخاطر الائتمانية وبعض مؤشرات قياسها	37
2-13 قياس مخاطر الائتمان	41
2-14 تسيير المخاطر الائتمانية	45
2-15 أهمية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في قياس مخاطر الائتمان	47
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	50
2-17 الدراسات باللغة العربية	50
2-18 الدراسات باللغة الانجليزية	58
2-19 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	64
الفصل الثالث: منهجية الدراسة	
3-1 منهج الدراسة	66
3-2 مجتمع الدراسة والعينة	66
3-3 أدوات الدراسة وقياس المتغيرات	69
3-4 أساليب جمع البيانات	71
3-5 أساليب التحليل الإحصائي للبيانات	72
الفصل الرابع: نتائج الدراسة الميدانية	
4-1 خصائص عينة الدراسة	75
4-2 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	78
4-3 اختبار الفرضيات	87

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
5-1 النتائج	93
5-2 التوصيات	95
المراجع	
المراجع باللغة العربية	98
المراجع باللغة الإنجليزية	105
الملاحق	
الملحق رقم (1) نموذج استبانة الدراسة	109
الملحق رقم (2) أسماء الأساتذة محكمي استبانة الدراسة	117
الملحق رقم (3) نتائج التحليل الإحصائي كما تم الحصول عليها من الحاسوب	118

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(3-1)	مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل	67
(3-2)	أسماء البنوك المدرجة في البورصة الكويتية	69
(3-3)	قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لكل متغير	70
(4-1)	توزيع عينة الدراسة من حسب العمر	75
(4-2)	توزيع عينة الدراسة من مديري المخاطر والائتمان حسب المؤهل العلمي	76
(4-3)	توزيع عينة الدراسة من مديري المخاطر والائتمان حسب سنوات الخبرة	77
(4-4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير التوقيت الملائم (السرعة)	78
(4-5)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير خاصية الدقة	81
(4-6)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للمتغير التابع: مخاطر الائتمان	84
(4-7)	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لخصائص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (خاصية التوقيت الملائم، وخاصية الدقة) في قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية	88
(4-8)	نتائج تحليل التباين (Anova) لأثر خصائص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (خاصية التوقيت الملائم، وخاصية الدقة) في قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية	88
(4-9)	نتائج تحليل الانحدار البسيط " لخاصية التوقيت الملائم " ومخاطر الائتمان	90
(4-10)	نتائج تحليل الانحدار البسيط " لخاصية الدقة " ومخاطر الائتمان	91

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	نموذج الدراسة	7
شكل رقم (2- 1)	مكونات نظام المعلومات	14

الملخص

دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية: (دراسة ميدانية)

إعداد: علي مانع صنيهيت المطيري
إشراف: الأستاذ الدكتورة رشا حمادة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية، أما عينة الدراسة فتكونت من (83) من مديري إدارة المخاطر والائتمان في هذه البنوك، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة شملت (50) فقرة، وتم تحليلها باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية (SPSS). وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها:

1- وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لخاصية التوقيت الملائم في قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية.

2- وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لخاصية الدقة في قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية.

في ضوء هذه النتائج قدم الباحث عددا من التوصيات أهمها:

1- التأكيد على البنوك الكويتية بأهمية التوقيت الملائم (السرعة) كخاصية مهمة من خصائص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

2- استمرار البنوك الكويتية في الالتزام بخاصية الدقة كونها تعمل على تحسين مستوى قياس مخاطر الائتمان.

Abstract

The Role of Electronic Accounting Information Systems in Improving Measuring Credit Risks in Kuwaiti Banks
(Field Study)

Prepared by: Ali Al-Mutairi

Supervised By: Prof. Dr. Rasha Hammadh

The main objective of this study is to identify the role of electronic accounting information systems in measuring credit risk in Kuwaiti Banks. The study sample consists of (83) managers at risk and credit departments. The researcher designed questionnaire (study tool) to achieve the objective of this study. The questionnaire consists of (50) statements. The analysis is done by using Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

The most important results of this study are:

1- The existence statistical significant of the feature of right time in Improving Measuring Credit Risks in Kuwaiti Banks.

2- The existence statistical significant of the feature of accuracy in Improving Measuring Credit Risks in Kuwaiti Banks.

Depending on results the researcher presented a sit of recommendation, the most important recommendations are

1- Emphasis the Kuwaiti banks on the importance of right time as an important feature in Electronic Accounting Information Systems.

2- The continuation of Kuwaiti banks to commitment on accuracy feature when it is working to improve the level of credit risk measurement.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

1-2 مشكلة الدراسة وعناصرها

1-3 أهداف الدراسة

1-4 أهمية الدراسة

1-5 فرضيات الدراسة

1-6 نموذج الدراسة

1-7 التعريفات الإجرائية

1-8 حدود الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

شهد القطاع المالي على مستوى العالم العديد من التطورات خلال العقد الأخير من القرن العشرين تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية ، واستحداث أدوات مالية جديدة وانفتاح الأسواق المالية على بعضها بعضاً في الدول المختلفة بصورة غير مسبقة ، وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية فإن هناك بعض الأزمات التي شهدها القطاع المالي ولا زال سواء في الدول النامية أو المتقدمة أدت إلى التأثير السلبي على اقتصاديات تلك الدول، هذا وقد نلاحظ أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية كانت مشاكل البنوك قاسماً مشتركاً فيها ، وأرجع الخبراء ذلك إلى تزايد المخاطر المصرفية وعلى رأسها المخاطر الناتجة عن الائتمان (شلبي، 2008). وخير مثال على ذلك الأزمة المالية الأخيرة في عام 2008 التي تسببت بانهيار العديد من المؤسسات المالية أمثال بنك بير استينز الأمريكي، ليمن براذرز (F.M.F.M) أكبر مؤسسة أمريكية متخصصة في تمويل الإسكان وقد أكد العديد من الخبراء والباحثين أن السبب الرئيسي لهذه الأزمة هو التورط في مشكلة قروض الرهن العقاري التي نتجت عن الاستخفاف بالمبادئ الأساسية في إدارة المخاطر كتوخي الحذر والحرص على توفر الجدارة الائتمانية كشرط رئيس للإقراض. (مناعي، 2009). فتراجعت معايير الجودة الائتمانية والشروط المعتادة التي تدخل في الاعتبار عند منح الائتمان لذلك كان لابد من إعادة النظر بكافة الضوابط التي تحكم عمليات

منح الائتمان من قبل البنوك، فلم يعد من السهل اتخاذ قرار منح الائتمان لأي عميل إلا بعد إجراء الدراسة الدقيقة والتقييم لدرجات المخاطر التي يمكن أن يتحملها البنك وتعدّ عمليات قياس مخاطر الائتمان عن القروض الممنوحة لعملاء من الأمور التي يجب أخذها بالحسبان من قبل البنك قبل إقدام البنك على منح ائتمانات جديدة.

ويعدّ نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية أحد الضوابط المهمة في مجال تقديم المعلومات المفيدة عند قياس مخاطر الائتمان في البنوك لما يتمتع به من خصائص تتصف بالسرعة الفائقة في أداء العمليات الحسابية وتقديم المعلومات اللازمة وإجراء العديد من الاختبارات الرقابية المبرمجة مسبقاً للتأكد من تحقق الشروط التي يتطلبها النظام مثل فحص الحد الأعلى للائتمان وضمان المعالجة المحاسبية للبيانات وفق المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية (IFRS) مما يجعل المخرجات أكثر دقة. (ميده، 2009).

وتمارس البنوك الكويتية دوراً كبيراً في العمليات التجارية المتعلقة بمنح الائتمان، حيث تأتي أهمية دراسة واقع نظم المعلومات المحاسبية الإكترونية من كونها تشكل أساساً لتسجيل ومعالجة مختلف الأنشطة والعمليات الإدارية والإنتاجية في الوقت الحالي، ومن هنا تأتي ضرورة التأكيد على أهمية هذه النظم لضمان نوعية ما تنتجه من معلومات محاسبية، تستخدم لقياس مخاطر الائتمان في هذه البنوك ، لاسيما في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، التي تتطلب أن تكون قرارات منح الائتمان قرارات رشيدة.

جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية، وذلك من خلال دراسة ميدانية يتم من خلالها التعرف على أراء إدارة الائتمان في هذه البنوك حول متغيرات الدراسة.

1-2 مشكلة الدراسة وعناصرها

أشارت الدراسات السابقة إلى أهمية توظيف نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك التي تستند إليها الإدارات العليا في تحسين نوعية هذه القرارات، كما بينت الأدبيات ضرورة حرص المنظمات في تحديد أنظمة المعلومات القادرة على تحسين عملية اتخاذ القرارات (Daft, 2008, p:390).

وتتعرض تلك البنوك إلى إخفاقاتٍ، في حال أخفقت إداراتها في توظيف نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، واستغلالها لخدمة ودعم عملياتها الخاصة في اتخاذ قراراتها الاستثمارية (Buford, 2006, p:519). بشكل عام وقرارات منح الائتمان في البنوك بشكل خاص وترجع معظم الإخفاقات في مجال الائتمان إلى مشاكل في قياس خطر الائتمان والتي تمثل حالة تواجهها البنوك الكويتية في الوقت الحاضر مما يجعلها متشددة في منح الائتمان. لذلك يسهم الباحث في إمكانيات تحسين قياس مخاطر الائتمان عن عمليات الائتمان الممنوحة للعملاء بالاستفادة من خصائص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في البنوك الكويتية. حيث يدرس الباحث خاصيتي:

1- السرعة في تقديم المعلومات.

2- ضمان معالجتها محاسبياً بحسب IFRS مما يجعل المخرجات أكثر دقة.

بهدف أن تقف تلك البنوك على حجم مخاطر الائتمان لديها عن الائتمان الذي تم منحه للعملاء من خلال دراسة صافي أعباء القروض على القروض أضافة لمخصص الديون المشكوك فيها لدى البنك على القروض المستحقة وغير المسددة وعلى القروض غير

المنتظمة. وبناءً على ما تقدم فإنه يمكن تحقيق الغرض من هذه الدراسة وذلك بالإجابة عن السؤال التالي:

السؤال الرئيس *هل تؤثر خصائص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية؟* وقد انبثق عن هذا التساؤل عدد من السؤالين الفرعيين هي:

السؤال الفرعي الأول: هل لمخرجات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية توقيت ملائم لتحسين قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية؟

السؤال الفرعي الثاني: هل لمخرجات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية دقة أكبر لتحسين قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية؟

1-3 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1- التعرف على أهم المفاهيم المرتبطة بنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وكذلك لقياس مخاطر الائتمان الناجمة عن عمليات الائتمان الممنوحة للعملاء وذلك من خلال دراسة نسب مالية تتعلق بصافي أعباء القروض على القروض أضافة لمخصص الديون المشكوك فيها لدى البنك على القروض التي استحقت ولم تسدد وعلى القروض غير المنتظمة.

2- التعرف على خصائص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من حيث السرعة في تقديم المعلومة ومن حيث دقة المعلومة وانعكاس ذلك على قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية؟

3- صياغة الجوانب الفكرية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية والاستفادة منها في تحسين عملية قياس مخاطر الائتمان بشكل عام ولدى البنوك الكويتية بشكل خاص.

1-4 أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من أهمية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية كإستراتيجية أصبحت تمثل مورداً استراتيجياً تعتمد عليها البنوك للتعامل مع ظروف السوق عند اتخاذ قرارات منح الائتمان إذ يتوجب على البنوك أن تقف على درجة مخاطر الائتمان عن عمليات الائتمان التي تم منحها للعملاء وذلك من خلال قياس صافي أعباء القروض على القروض إضافة لمخصص الديون المشكوك بتحصيلها لدى البنك على القروض المستحقة وغير المسددة وعلى القروض المنتظمة، وذلك قبل اتخاذ قرار منح قروض جديدة بغية الوقوف على حقيقة وضعها الائتماني. كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال النظر إلى الأمور الآتية:

1- انها تسهم في خدمة البنوك الكويتية وذلك من خلال الكشف عن خصائص هذه النظم وماهيتها وعناصرها ومدى ترابط هذه العناصر مع بعضها بعضاً كأحد الضوابط التي تساعد هذه البنوك في سعيها الدائم إلى توفير الجودة المطلوبة في مخرجات المعلومات المحاسبية الإلكترونية بهدف اتخاذ القرارات الاستثمارية عموماً وقرارات منح الائتمان على وجه الخصوص وذلك بعد قياس مخاطر الائتمان لدى البنك.

2- إمكانية ربط ما يتوصل إليه الباحث مع الدراسات المعاصرة ذات العلاقة، بما يؤدي إلى معالجة الثغرات وأوجه النقص في هذه الدراسات، فيما يتعلق بالتأكيد على دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية.

1-5 فرضيات الدراسة

تستند هذه الدراسة إلى الفرضية الرئيسية الآتية: ″ ***لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية*** ″. وقد انبثق عن هذه الفرضية فرضيتان فرعيتان هما الآتيتان:

الفرضية الفرعية الأولى: لا تؤثر خاصية التوقيت الملائم تأثيراً ذا دلالة إحصائية على قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية.

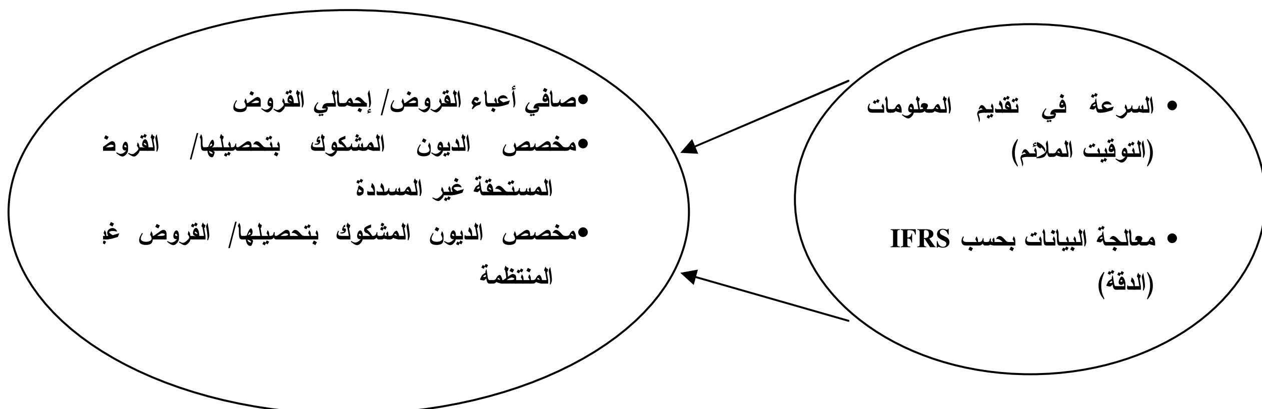
الفرضية الفرعية الثانية: لا تؤثر خاصية الدقة في المعلومة تأثيراً ذا دلالة إحصائية على قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية.

1-6 نموذج الدراسة

لتحقيق غرض الدراسة والوصول إلى أهدافها المحددة اعتمد الباحث علـــى نمـــوذج خاص بها، ويوضح الشكل رقم (1-1) علاقات هذه المتغيرات.

المتغير المستقل **المتغير التابع**

(نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية) **(تحسين قياس مخاطر الائتمان)**



7-1 مصطلحات الدراسة

التوقيت المناسب في تقديم المعلومات المحاسبية Timeliness: ويقصد به أن تقدم المعلومات أو البيانات المحاسبية في الوقت المناسب، بحيث تمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة (راوي، 2008).

مخاطر الائتمان Default Risk: يقصد بها تصنيف المقترض وتصنيف المخاطر وذلك بهدف الوصول إلى تحديد رتبة القرض التي في ضوئها سيتحدد مصير طلب القرض أو التسهيلات بالموافقة أم بالرفض. (مطر، 2006).

القروض غير المنتظمة: هي القروض التي تصبح درجة مخاطرها أعلى من الحد الأقصى لدرجة المخاطر الاعتيادية للقروض وذلك وفق المعايير المقررة من قبل جهة الرقابة المصرفية .(أبوعبيد ، 2006)

8-1 حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

ا- **الحدود المكانية:** البنوك الخاصة الكويتية.

ب- **الحدود البشرية:** تم اختيار عينة من مديري الائتمان والمخاطر في البنوك الكويتية.

ج- **الحدود الزمانية:** أجريت هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة ما بين تشرين الأول 2011 وحتى نسيان 2012.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: ماهية نظم المعلومات المحاسبية وخصائص جودة المعلومات

2-1 مفهوم نظم المعلومات وتعريفها

2-2 مكونات نظام المعلومات

2-3 أهمية نظم المعلومات في المنظمات

2-4 استخدام الحاسب الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي

2-5 مفهوم نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

2-6 مواصفات النظام المحاسبي الالكتروني

2-7 خصائص نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

2-8 خصائص جودة المعلومات المحاسبية

المبحث الثاني: مخاطر الائتمان المصرفي

2-9 مفهوم الائتمان المصرفي وتعريفه

2-10 مفهوم مخاطر الائتمان المصرفي وتعريفه

2-11 أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك

2-12 أهم المخاطر الائتمانية وبعض مؤشرات قياسها

2-13 قياس مخاطر الائتمان

2-14 تسيير المخاطر الائتمانية

2-15 أهمية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في قياس مخاطر الائتمان

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

2-17 الدراسات باللغة العربية

2-18 الدراسات باللغة الانجليزية

2-19 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: ماهية نظم المعلومات المحاسبية وخصائص جودة المعلومات

2-1 مفهوم نظم المعلومات وتعريفها

النظام هو مجموعة من العناصر ترتبط فيما بينها بسلسلة من العلاقات بهدف أداء وظيفة محددة أو مجموعة من الوظائف، ويتألف النظام من مجموعة من العناصر المادية (آلات، معدات، محركات، قطع غيار وغيرها) أو الخطوات الإدارية (تخطيط، تنظيم، رقابة، توجيه)، وقد يكون العنصر بسيطاً أو مركباً يشكل نظاماً يتفرع من النظام الكلي، أساسياً أو ثانوياً، حيث ترتبط هذه العناصر مع بعضها بعضاً بعلاقات تبادلية، بحيث يؤدي كل منها دوره بغية تحقيق الغاية التي ينشدها النظام، وتجمع عناصر النظام والعلاقات فيما بينها في إطار يشكل حدود النظام مميزاً النظام عن بيئته، فالنظام شيء له هوية، نشاط، وظيفة، وغاية، وهو مجهز بهيكل، يتطور مع الزمن داخل المحيط (قاسم، 2008، ص 18).

تعرف البيانات على أنها "مجموعة حقائق غير منظمة قد تكون في شكل أرقام أو كلمات أو رموز لا علاقة بين بعضها بعضاً، أي ليس لها معنى حقيقي ولا تؤثر على سلوك من يستقبلها " (سلطان، 2010، ص41)

أما المعلومات فيمكن تعريفها على أنها "نتيجة تجهيز أو معالجة البيانات مثل النقل أو الاختيار والتحليل، أو هي نتائج التفسيرات أو التعليلات التي هي عادة ما تأخذ شكل تقرير مركب من هذه البيانات". (عبد الهادي، وبوعزة، 2005، ص6)

ويمكن تعريف المعلومات من زاوية أنظمة المعلومات علـــى أن المعلومـــات تمثـــل "البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعا للفرد مستقبلها والتي لها إما قيمة مدركـــة في الاستخدام الحالي أو المتوقع، أو في القرارات التي يتم اتخاذها " (مسلم، 2006، ص78).

تعدّ نظم المعلومات أحد الموارد الرئيسة لمنظمات الأعمال، كونها تسهم في تحويـــل المدخلات إلى مخرجات كتقديم الخدمات والسلع الضرورية للزبائن والعمـــلاء المحليـــين أو الدوليين، الأمر الذي يجعلها أحد الموارد بل الأكثر تميزاً وهو يستطيع تطوير قدرات جوهرية تعطي المنظمة ميزات تنافسية غير متوافرة في المنظمات في الصناعة نفسها (Matta, et al. 2005, p: 934).

كما يعدّ نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار، ونظام المعلومات هو مجموعة من الموارد والمكونات المترابطة مع بعضها بشكل منتظم، من أجل إنتاج المعلومة المفيدة، تسمح بالحصول على معالجة، تخزين، وإيصال المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم، والمعلومة هي عبارة عن بيان أو مجموعة من البيانات الضرورية لحل مشكلة معينة أو الإجابة عن سؤال معين، والبيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملاً، بحيث يمكن استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرار (قاسم، 2008، ص19).

ويشير (حسن، 2005، ص36) إلى أن نظم المعلومات تشمل الأجهزة والبرمجيات وقواعد البيانات وشبكات الاتصال وتطبيقاتها والوسائل الأخرى، أي أنها تشمل المكونات المادية والبرمجيات في الحاسوب، التي تشكل الضلعين المتقابلين في مثلث المعلوماتية،

وقاعدتهما المعلومات والمعرفة، وحصيلتهما النهائية أنهما المنظومتان اللتان تشكلان علم المعلوماتية".

تعرف أنظمة المعلومات بأنها عبارة عن " التجهيزات والإجراءات والوثائق والاتصالات التي تجمع وتلخص وتعالج وتخزن البيانات لاستخدامها في عملية التخطيط، والموازنة، والحسابات، والسيطرة والعمليات الأخرى" (سالمي، ودبّاغ، 2010، ص19).

وعرفها بعضهم على أنها مجموعة من الإجراءات التي تقوم بجمع واسترجاع وتشغيل وتخزين وتوزيع المعلومات، لتدعيم واتخاذ القرارات والرقابة في التنظيم (بكري، 2010، ص14).

وتشير (حسينية، 2008، ص34) إلى أنظمة المعلومات تمثل مجموعة من الأفراد والبيانات والإجراءات تتفاعل مع بعضها بعضاً بطريقة منظمة لمعالجة البيانات وتقديم معلومات لتزويد عمليات صنع القرار، فهي تتشكل من مجموعة من الأفراد، والتجهيزات، والإجراءات، والبرمجيات، وقواعد البيانات، يعمل يدوياً أو ميكانيكياً أو ألياً على جمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها ومن ثم بثها للمستفيدين".

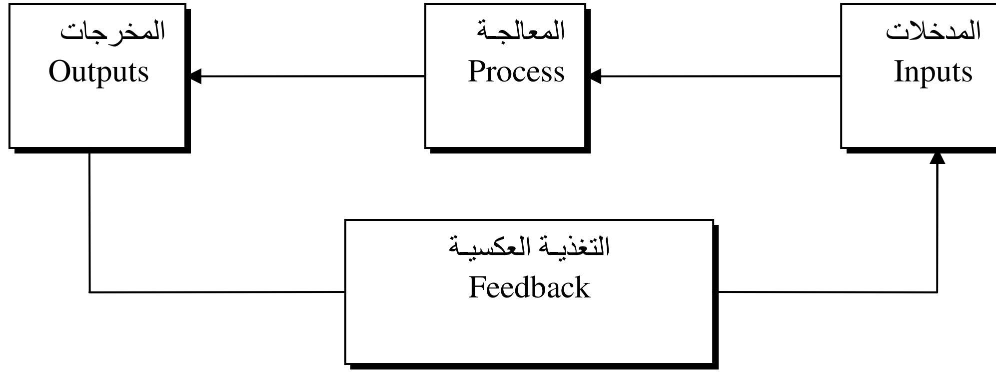
أما (Daft, 2010, p: 199) فقد عرف نظم المعلومات بأنها: "الأساليب الممكننة، والأنشطة التي تستخدم لتحويل المدخلات التنظيمية كالمواد، والأفكار، والمعلومات، إلى مخرجات كالخدمات والسلع ". فتقانة المعلومات مفهوم يشير إلى مدى واسع من المواد والقدرات التي تستخدم لإنتاج وخزن وبث واسترجاع المعلومات، أما مكوناتها الثلاثة وهي الحواسيب، وشبكات الاتصالات والمعرفة الفنية اللازمة.

ويرى الباحث أن أنظمة المعلومات تتكون من مجموعة من الأجزاء (الأفراد، والتجهيزات، والإجراءات، والمعلومات) المترابطة والمتفاعلة التي تعمل معاً بشكل متناسق من خلال مجموعة من العمليات المنتظمة (تجميع، وتخزين، ومعالجة، وتحليل) وعرض المخرجات والنتائج بالأشكال المختلفة للمعلومات (تقارير، أشكال، رسومات، مخططات) بحيث تزود النتائج للمستفيدين من هذا النظام بطريقة تدعم وتخدم قراراتهم وتسهل أعمالهم وتمكنهم من التخطيط والرقابة على نشاطات المنظمة.

2-2 مكونات نظام المعلومات

يعدّ نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار، ونظام المعلومات هو مجموعة من الموارد والمكونات المترابطة مع بعضها بعضاً بشكل منتظم، من أجل إنتاج المعلومة المفيدة، تسمح بالحصول على معالجة، تخزين، وإيصال المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم. والمعلومة هي عبارة عن بيان أو مجموعة من البيانات الضرورية لحل مشكلة معينة أو الإجابة عن سؤال معين، والبيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنىً كاملاً، بحيث يمكن استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرار (قاسم، 2008، ص15).

يتكون نظام المعلومات من المدخلات، المعالجة، المخرجات، والتغذية العكسية، وهذه المكونات تقوم بوظائف متعددة لتسهيل العمل داخل المنظمات، وهذه الوحدات موضحة في شكل رقم (2-1) الآتي:



شكل رقم (2- 1)

مكونات نظام المعلومات

المصدر: دهراوي، كمال الدين، ومحمد، سمير كامل، (2010)، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية: مصر

أولا: المدخلات: هي العناصر التي تدخل في عملية المعالجة وتؤثر في النظام، وتكون مستمدة من البيئة التي توجد فيها، وتشكل مدخلات النظام نقطة البدء في عملية التفاعل في النظام، التي تتم عن طريق عملية التجميع، التي تشمل تسجيل، وتصنيف، وترميز الظواهر أو الأشياء كما هي موجودة على حالها لفترات زمنية معينة، وتكون ممثلة في شكل مواد أولية، عمالة، رأس مال، معلومات أو أي شيء يحصل عليه النظام من البيئة المحيطة أو من نظم أخرى (دهراوي، ومحمد، 2010)

المعالجة: وهي الجانب الفني من النظام والتي تمثل التحويلات التي تطرأ على المدخلات للوصول إلى مخرجات، حيث يُحدِث تفاعلاً بين عناصر النظام المختلفة من ناحية وبينها وبين مدخلاته من ناحية أخرى، وتمثل المعالجة حالة من التفاعل المحدد (والذي يتم التحكم به) وجميع العمليات الحسابية والمنطقية التي تجري على المدخلات لتحويلها إلى مخرجات(عجمي، 2011، ص21).

المخرجات: وهي كل ما يحتاجه متخذ القرار من نتائج عملية المعالجة التي تمت داخل النظام، وهي التي يتم الحصول عليها من المدخلات التي خضعت إلى عمليـات المعالجـة، وتمثـل المخرجات الناتج النهائي لتفاعل مكونات النظام الذي يذهب إلى البيئة المحيطة، أو إلى نظـم أخرى التي قد تكون منتجاً نهائياً أو وسيطاً أو معلومات، تستخدم فـي اتخـاذ القـرارات أو كبيانات لنظام معلومات آخر (بكري، 2008، ص67)

التغذية العكسية: وتهدف إلى ضبط عمليات النظام لتكون المخرجات موافقة للأهداف، وتعمل على تقييم النتائج، وهي تعدّ أحد أهم الأنواع الرقابية للتأكـد مـن الـسير الـسليم للخطـط الموضوعة، والتأكد من عدم وجود خرق أو تجاوز للإجراءات والـسياسات(Williams & Sawer, 2008, p: 124).

2-3 أهمية نظم المعلومات في البنوك

تعدّ المعلومات أساساً لاتخاذ القرار، ولكي يكون القرار جيداً وصائباً إلى حدّ ما يجب أن يعتمد على معلومات ملائمة، من بينها المعلومات المحاسبية التي تأخذ قدراً من الأهمية لا يقل عن المعلومات الإدارية الأخرى، وقد تكون المعلومات المحاسبية كثيرة داخـل الـشركة الواحدة، لهذا يجب تصفيتها حسب ما يحتاج إليه متخذ القرار والأطراف الخارجية، كما يجب العمل المستمر من أجل تحقيق شروطها، ومن بين الحلول المعتمدة حوسبة نظام المعلومـات المحاسبي، لكن هذا لا يعني أن تبحث الشركة دوما عن معلومات محاسبية ذات جودة عاليـة دون الانتباه إلى التكاليف التي تولدها هذه الحوسبة، فالمقابلة بين عائـد نظـام المعلومـات

المحاسبي الآلي أو اليدوي والتكاليف المنجرّة عنه أمر بالغ الأهمية لضمان كفاءة وفعالية سير العمل داخل الشركة (عجمي، 2011، ص16).

أصبحت نظم المعلومات والمعرفة العلمية والتنظيمية هي المكون الرئيسي للثورة العلمية (ثورة المعلومات) فأغلى عناصر الإنتاج وأندرها هي براءات الاختراع وأساليب البحث والتطوير، والحديث عن المعلومات العلمية والتنظيمية هو حديث عن المعلومات، حيث أدى تسارع تطور تقانة المعلومات إلى تغلب المكون المعلوماتي على أشكال الثورة وتراجعت الأهمية بالنسبة إلى الموارد الطبيعية (بيلاوي، 2009، ص24).

لذلك فإن انتقال مركز الثقل في التطورات التقنية من معالجة المادة والطاقة، إلى معالجة المعلومات، أضحت التطورات في ميادين الإلكترونيات لحظة فارقة في نوع التطور التقني، حيث لم يعد الأمر يتعلق بإنتاج السلع والخدمات بكميات كثيرة وسريعة، بل أصبح الأمر يتعلق بتداول المعلومات ومعالجتها والانتقال من اقتصاد الأشياء إلى اقتصاد المعلومات (بيلاوي، 2009، ص25).

وعدّ (العاني وجواد، 2008، ص271) ضرورة إدخال نظم المعلومات وتفاعلها مع مهارة وقدرة المديرين للوصول إلى اتخاذ القرارات اللازمة لتطوير منظماتهم، التي تسهم في تحقيق أهداف المنظمة.

والجدير بالذكر أن نظم المعلومات ساعدت الأفراد، والمنظمات، وقدمت دعما كبيراً ومستمراً للمجتمع على طول الفترة الزمنية السابقة واللاحقة، للوصول إلى تحقيق أهدافهم، لكونها توفر الوسائل، والأدوات، والتقنيات المساعدة في هذا المجال، لذلك فهي: (حسن، 2005، ص56)

1- تعد مورداً مهماً لأي منظمة لتشكيل الأبعاد الأساسية للعملية الإدارية من خلال أنظمة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها.

2- استخدامها في استراتيجيات الأعمال لتحسين الوضوع التنافسي للمنظمة على مستوى التصنيع واقتصادياته ونشاط توزيعه وتسويقه.

3- تعمل على تأمين احتياجات الادارة العليا بما تحتاج اليه من معلومات تساعدها في رسم سياستها، ومباشرة مهامها ومسئولياتها.

4- لها أهمية في توليد ونقل المعرفة، لاستجابتها لاحتياجات المستخدم وسهولة الوصول إلى بنية ومضامين محتوياتها، وتكامل أنظمتها وقدرتها وقابليتها على التوسع والتطور (العلي، 2008، ص121).

ويعتقد الباحث أن نظم المعلومات هي من الأمور ذات التطور الهائل والسريع في العصر الحالي، وخاصة في مجال المعدات المادية والبرمجية، إذ يتطلب من المنظمات أن تجاري وتتفاعل مع هذا التطور لكون نظم المعلومات هي من الأعمدة الأساسية في بناء المنظمة، ويتطلب تفعيلها إشراكها في تغير الحياة الاجتماعية، والعمل في المنظمة والفعاليات المرتبطة بها وتحويلها إلى أنظمة معلوماتية قادرة على التفاعل ضمن بيئة المنظمة لكي تدخل ميدان التنافس في سوق العمل.

2-4 استخدام الحاسب الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي

نتيجة لظروف معينة أثرت على طريقة المعالجة المحاسبية، ظهرت أشكال متعددة من المعالجة الآلية، التي كان لها أثر على كمية ونوعية المعلومات المحاسبية المنتجة، وهناك عدد من الأسباب التي أدت إلى استخدام الحاسب الآلي في نظام المعلومات المحاسبي، أهمها ما يلي: (عجمي، 2011، ص30)

1- يحتوي نظام المعلومات المحاسبي على كمية هائلة من البيانات والمعلومات التي قد تستغرق معالجتها وتخزينها جهداً ووقتاً كبيرين، وبالتالي فإن استخدام الحاسوب يسهم في إنتاج معلومات محاسبية ذات مصداقية أكثر وفي وقت أسرع وبكمية أكبر.

2- أسلوب المعالجة محدد مسبقا وفق مبادئ وقوانين تنظيمية أو حكومية، مما يعني إمكانية إعداد نتائج محاسبية تتطابق مع الأسلوب.

3- هناك الكثير من العمليات الدورية كالترحيل من دفتر الأستاذ المساعد إلى دفتر الأستاذ العام وأعمال نهاية السنة، التي قد تخلق الملل والروتين في نفسية المحاسب فأوكلت هذه المهمة إلى الحاسب الآلي عن طريق برمجيات خاصة.

4- زيادة أهمية المعلومات المحاسبية زاد من عدد طالبيها، كما أنّ مصادر تدفق البيانات متعددة (كل نظام جزئي من المؤسسة هو مصدر من مصادر البيانات المحاسبية)، وللتحكم في هذا التدفق من وإلى نظام المعلومات المحاسبي تمت الاستعانة بالنظام الآلي.

5- انخفاض أسعار الحواسيب أسهم في تعميم استعمالها، وفي توافر عدد من البرامج الجاهزة التي تساعد في أداء العمل المحاسبي، كما ظهرت مؤسسات خاصة لإنتاج البرمجيات، وبالتالي انتشرت الثقافة المعلوماتية وأصبحت جزءاً من ثقافة المؤسسة.

2-5 مفهوم نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

ظهرت أهمية مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، كنتيجة طبيعية لعالم تسوده التكتلات الاقتصادية، وتعاظم حجم التجارة العالمية، وضخامة الاستثمارات، والتقدم المذهل في تكنولوجيا المعلومات المبنية على استخدام الحاسبات الإلكترونية ونظم الاتصالات، وعليه يمكن تناول مفهوم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية كما عرفه الباحثون.

ويعرف على أنه " الهيكل أو التشكيلة أو الوحدة المستخدمة في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم وإنجاز الدورة المحاسبية الكاملة، وتتضمن مجموعة مترابطة من المستندات والدفاتر والسجلات والتقارير والقوائم المحاسبية والأعمال والإجراءات والترتيبات التي يتم عن طريقها تجميع وتحليل وتسجيل وتبويب وتلخيص وتفسير البيانات المتعلقة بالمعاملات الاقتصادية ذات الصفة المالية، التي تقدم عليها البنوك خلال الفترة المحاسبية. (Romeny & Steinbert, 2008).

يعرف نظام المعلومات المحاسبية بأنه نظام فرعي للمعلومات داخل الشركة يتكون من مجموعة من إمكانيات آلية وبشرية مسئولة عن توفير المعلومات التي يتم الحصول عليها من تشغيل البيانات التاريخية وذلك لمساعدة الإدارة وفئات أخرى خارجية في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرار (قضاة، 2009، ص51).

يعرف نظام المعلومات المحاسبية على أنه " هيكل متكامل داخل الوحدة الاقتصادية يقوم باستخدام الموارد المتاحة والأجزاء الأخرى لتحويل البيانات الاقتصادية إلى معلومات محاسبية بهدف إشباع احتياجات المستخدمين المختلفين من المعلومات (عبد المقصود وعبد اللطيف، 2008، ص31).

ويرى (دهراوي، 2007) أن الاهتمام بتصميم نظم المعلومات المحاسبية يعمل على تحسين نوعية الخدمات وتقليل التكلفة وتحسين كفاءة الإجراءات في النظام وزيادة القدرة على اتخاذ القرارات والعمل على زيادة تبادل المعرفة، ونظرا لتباين الهيكل التنظيمي بين مؤسسة وأخرى الأمر الذي يؤثر بشكل أساسي على تصميم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية كما تؤثر طريقة عمل المؤسسة وإستراتيجيتها ومستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات المتوفرة على تصميم تلك النظم.

أما الشروط الواجب توفرها في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، فإن بناء نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية يجب أن يكون شاملاً ومتكاملاً، وتتوفر فيه المقومات والشروط الأساسية، وأنه لكي يكون هناك نظام فعال للمعلومات المحاسبية الالكتروني يجب أن يكون قادراً على: (جمعة، وآخرون، 2003، ص20)

1- أن يرتبط بالهيكل التنظيمي للمنظمة، حتى يوفر المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الإدارة.

2- أن يكون مصدراً لتزويد الإدارة العليا بمعلومات وافية عن نتائج تنفيذ الخطط.

3- أن يسمح بتحقيق التوازن بين درجة الدقة والتفصيل ، والفترات الزمنية لإعداد التقارير المحاسبية، وبين تكلفة النظام وبما يحافظ على اقتصاديات تشغيله.

4- أن يوصل المعلومات المحاسبية إلى الإدارة أو متخذي القرار في الوقت المناسب، وأن يقوم بتخزين تلك المعلومات واسترجاعها بشكل سريع ومنتظم عند الحاجة.

5- تكامل المعلومات وخصوصاً المعلومات الخارجية المفيدة، مثل الظروف الاقتصادية السائدة في السوق.

6- أن يستخدم المعلومات الناتجة عن أنظمة المعلومات الفرعية، لخدمة إدارات مختلفة داخل المنظمة الإنتاج، التسويق، التمويل، التكاليف، والتدقيق، دون تكرار لجميع هذه البيانات وتشغيلها مرة أخرى.

7- أن يساعد في دعم النظم الفرعية الخاصة بالموازنات التخطيطية أو الأساليب الإحصائية.

8- أن يوفر قنوات الاتصال لتدفق المعلومات إلى داخل وخارج المنشأة.

9- أن يستجيب النظام لطلب المعلومات بصفة مستمرة.

6-2 مواصفات النظام المحاسبي الالكتروني

يشير (قاسم، 2008، ص 267) إلى أن نظام المعلومات المحاسبي الآلي يتمتع بالمواصفات التالية:

1- بالإضافة إلى المعلومات التقليدية، فإن نظام المعلومات المحاسبي الآلي ينتج معلومات موجهة نحو إجراءات محددة، ومعلومات متعلقة بالمستقبل وليس فقط بالماضي.

2- يسجل الأحداث الاقتصادية فور حدوثها وينتج معلومات محاسبية حديثة، تعكس الواقع الاقتصادي للبنك في لحظة إصدارها، كما ينتج المعلومات الدورية.

3- إمكانية الدمج Integration بين نظام المعلومات المحاسبية وبقية أجزاء نظام المعلومات الإداري، لأن اتخاذ القرارات لا يتم بالاعتماد على نظام المعلومات المحاسبي وحده، ولأن قسماً كبيراً من البيانات المحاسبية ينتج ضمن بقية أنظمة المعلومات الموجودة في إطار المؤسسة.

4- البرامج المستخدمة سهلة، إذ يمكن استخدامها من قبل أقسام الحسابات والأقسام المالية والمراجعين وبقية الإدارات، وليس حصراً على المبرمجين والمختصين بعلم الحاسوب والذين عادة ما تكون معرفتهم المحاسبية قليلة.

5- يضمن الحاسوب تسجيلاً وتخزيناً صحيحاً للبيانات المحاسبية، بما يتفق مع المبادئ والقواعد المحاسبية، ويمنع إلى حدّ ما حالات الغش والتلاعب والخطأ المقصود وغير المقصود.

6- إمكانية تصنيف المعلومة المخزنة في داخل النظام المحاسبي، حسب وجهات نظر متعددة من أجل أن تكون صالحة في عملية اتخاذ القرار.

7- تعدد البرامج مما يتيح فرصة الاختيار والمفاضلة بينها حسب الحاجة.

2-7 خصائص نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

ويمكن عرض خصائص نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني من خلال الآتي: (ميده، 2009)

1- السرعة الفائقة في أداء العمليات الحسابية المختلفة ومن ثم تزويد أصحاب المصلحة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بالسرعة المطلوبة.

2- ضمان المعالجة المحاسبية للبيانات وفق المعايير الدولية لإعداد القوائم المالية (IFRS) مما يقلل احتمالات الخطأ أو الغش.

3- إجراء العديد من الاختبارات الرقابية المبرمجة مسبقاً للتأكد من تحقق الشروط التي يتطلبها النظام مثل فحص الحد الأعلى للائتمان.

4- أداء العمليات المحاسبية بدرجة عالية من الكفاءة.

5- تصنيف المعلومات المحاسبية المخزنة داخل النظام حسب وجهات نظر متعددة.

6- إعطاء نتائج أكثر دقة.

8-2 خصائص جودة المعلومات المحاسبية

وتتمثل بالصفات الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية، حتى تصبح مفيدة لمتخذي القرار أو تصبح معلومات محاسبية ذات جودة، إذ إن تحديد أهداف التقارير المالية، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين الرئيسين. أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات، التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة (شيرازي، 2010، ص194).

حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB الصادر عام 1966 أهم الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية لتصبح ناجحة بملاءمة المعلومات (Relevance)والوثوق بها أو درجة الاعتماد عليها (Reliability) . كما أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط (الملاءمة والموثوقية) بل يتعداها على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات). وتعتمد فائدة المعلومات لمتخذي القرارات على العديد من العوامل تتعلق بمجال الاستخدام وطبيعة ومصادر

المعلومات التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوافرة هو القدرة على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والإدراك المتوافرة لدى متخذ القرار(المجمع العربي للمحاسبين القانونين، 2010).

أولا: الملاءمة (Relevance):

تعدّ الملاءمة من أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومات التي يمكن تقديمها لمتخذي القرارات الاستثمارية والإدارية على المستوى الداخلي والخارجي، وقد عرفت لجنة المعايير المحاسبية الملاءمة بأنها " المعلومات التي يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات". وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية (المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية، 2009، ص45).

وعرف (دهمش، 2005، ص12) الملاءمة بأنها " قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه أي قدرة المعلومات لإيجاد فرق في اتخاذ القرار" في حين عرفها (النقيب، 2009، ص242) بأنها "المعلومات التي تعمل على زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع واتخاذ قرار أدق وأكفأ مما لو كانت تلك المعلومات غير ملائمة".

فالملاءمة هي مدى كفاءة التقارير ونجاحها في خدمة مستخدميها، وبقدرتها على توفير المعلومات الكافية والملاءمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة، بحيث تتميز هذه المعلومات بأنها مناسبة لاتخاذ القرارات وأنها تعرض بالشكل الصحيح وتتوافر في الوقت المناسب، ومدى نجاح التقارير في لعب دورها مصدراً للمستثمر يعتمد على درجة الإفصاح عن هذه المعلومات الملائمة (اسكندر، 2009، ص12).

ويعتقد (الدون هندريكسون، 2009، ص202) أن المعنى اللغوي للملاءمة يتحقق إذا تفهم متلقو المعلومات المعنى المقصود من المعلومات، الذي يعدّ الهدف الأساسي للمحاسبة وتقتضي الملاءمة وجوب إمكانية الاعتماد على المعلومات بطريقة مفيدة، أو ارتباطها المقيد بالتصرفات أو النتائج المرغوب في تحقيقها. وحسب مجلس معايير المحاسبة فإن المعلومات لكي تكون ملائمة فعليها أن توجد فرقا لأي قرار عن طريق مساعدة مستخدمي الكشوفات المالية في التوصل إلى تنبؤات حول نتائج الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، أو أنها تؤكد أو تصحح توقعات.

ويرى (بدوي، 2010، ص202) أن الملاءمة من وجهة النظر الاجتماعية على أنها هي المعلومات التي تعكس صوره واضحة لتأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية للمشروع في المجالات التي تهم الفئات الاجتماعية التي تقع عليهم هذه التأثيرات فمن ضمنها الحكومة المحلية أو المركزية هي تلك التي تمكنهم من مساءلة المشروع عن تنفيذ ما تفرضه عليه من مسؤوليات ذات تأثيرات في تحقيق بعض الأهداف القومية ".

ويرى الباحث أن الملاءمة هي المعلومات التي تمكن متلقيها من توظيفها بفعالية بحيث تحقق الغاية المرجوة منها وتساعد على تحقيق الأهداف العامة للمنظمة، حيث إن خاصية

الملاءمة تعدّ من الخواص النوعية المهمة للمعلومات في اتخاذ القرار. كما أن المعلومات المحاسبية تمثل القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها أصحاب القرار، لذلك فهي تتحكم بمصير المنظمات في بعض القرارات لذلك فيجب توخي الحذر في قياس هذه المعلومات ويجب إيصالها إلى متخذي القرار بكل موضوعية وشفافية.

ولأجل تحقيق صفة الملاءمة يجب أن تتوافر الصفات النوعية الفرعية التالية: (عجمي، 2011، ص27-28)

1- التوقيت المناسب (Timelines) : أي توصيل المعلومات إلى متخذي القرار في الوقت المناسب الذي يمكنهم من تحقيق أكبر فائدة مرجوّة من هذه المعلومات، إذ إنه توجد علاقة وثيقة بين الملاءمة والتوقيت المناسب، إذ إن المعلومات التي يكون توقيتها مناسباً تؤثر على القرار الذي سيتم تبنيه من قبل متلقي المعلومة والمعلومات الملائمة من صفاتها أنها تؤثر على قرار مستقبل المعلومات والموجهة إليه أيضا، لذلك فإن تقديم المعلومات والتقارير المالية والمحاسبية في الوقت المناسب لمتخذي القرار يعدّ دليلا واضحا على كفاءة المحاسب والنظام المحاسبي. إذ إن خاصية السرعة يمكن أن تتمثل في النقاط التالية: (عجمي، 2011، ص28)

أ- ندرة وجود أخطاء وتناقضات في التقارير ومخرجات النظام.

ب- يمكن الاعتماد على البيانات الناتجة من النظام.

ج- يوفر النظام المطبق معلومات دقيقة.

2- القدرة على التنبؤ (Prediction Value): إذ إن التنبؤ بالمعلومات تعني إعطاء مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية، وكلما كانت هذه المؤشرات قوية وقريبة من الواقع

فإنها تكون أكثر ملاءمة لأنها تتيح لمستخدميها المراقبة على الأداء المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواضعها وأسبابها ومن ثم القيام بمعالجتها.

3- التغذية المرتدة (القدرة على إعادة التقييم) (Feedback Value) : تعدّ التغذية الراجعة أو العكسية من مكونات أي نظام للمعلومات، كذلك فهي من مكونات النظام المحاسبي، وذلك لما تمثله من أهمية على استمرار وتطور المنظمة، فكلما توافرت في المعلومات التي يخرجها النظام سمة الارتدادية، أسهمت في تحسين وتطوير نوعية المخرجات المستقبلية، وكلما زادت قدرة النظام على التكيف مع الظروف المتغيرة باستمرار، أي يؤدي بالنهاية إلى تحسين نوعية وجودة المعلومات المحاسبية بشكل عام، وكلما زادت من ملاءمة المعلومات لاتخاذ القرارات بشكل خاص.

ثانيا: المصداقية والموثوقية

وتعرف بأنها القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من فبل مستخدميها بأقل درجة خوف ممكنة ويتحقق ذلك بتوافر (صدق التمثيل، وقابلية التحقق والحيادية)، وترى لجنة المعايير المحاسبية أن خاصية الوثوق بالمعلومة المكملة لخاصية الملاءمة ولتكون المعلومة مفيدة فإن المعلومات يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الوثوق إذا كانت خالية من الأخطاء المهمة والتحيز (المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية، 2009، ص48).

ويعتقد (شيرازي، 2010، ص196) أنه لكي تتحقق الثقة بالمعلومات المحاسبية يلزم أن تكون المعلومات قابلة للإثبات، وأنه بالإمكان التحقق من سلامتها وهو ما يتطلب الالتزام

بأكبر قدر ممكن من الحياد في القياس والإفصاح، وهذا يعني أن تكون هذه المعلومات ذات دقة عالية.

فيما يرى (فرنون كام، 2010، ص712) أن التمثيل الصادق هو العنصر الأكثر أهمية الذي يتعلق بمسألة التطابق أو التماثل بين قياس أو وصف ما والحدث أو الشيء الاقتصادي الذي يدعي القياس أو الوصف على أنه يمثله. وأن التمثيل الصادق يعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها (قشي، 2003، ص50).

وفيما يتعلق بإمكانية التحقق (Verifiability) فهي تعني توافر شرط الموضوعية في القياس العلمي، أي أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين يستطيع التوصل إليها شخص آخر شريطة استخدام نفس الأساليب في القياس والإفصاح، إذ إن الدليل القابل للتحقق من صحته والموضوعي قد أصبح عنصرا مهما في المحاسبة وجزءاً تابعاً ضرورياً للتنفيذ الصحيح لوظيفة المحاسبة عند تجهيزها معلومات يمكن الاعتماد عليها، أما الحيادية (Neutrality) فهي أن تكون المعلومات محايدة عندما تكون خالية من التحيز للوصول إلى نتيجة معينة أو سلوك معين، كما تعني تقديم حقائق صادقة دون حذف أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين (فداغ، 2006، ص54).

ويشير (حسين، 2004، ص27)، إلى أن الدقة تعني مطابقة المعلومات للواقع المراد التعبير عنه وبدون أخطاء، وهي تشير إلى درجة الدقة التي يمكن الوصول إليها، والتي تناسب جميع المستخدمين ومختلف التطبيقات، أي أن تكون المعلومات على درجة من الدقة والتحديد، إذ إن هذه الصفة تزيد من ملاءمة المعلومات في قياس مخاطر الإئتمان.

وتؤدي هذه الخاصية الى تمكين مستخدمي المعلومات المحاسبية من تحديد جوانب الإتقان والاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية، كما أن دقة المعلومات المحاسبية تهتم بتقديم حقائق صادقة دون حذف، أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين، وتعدّ هذه الخاصية ذات أهمية على مستوى الأجهزة المسؤولة عن وضع السياسة المحاسبية، وعلى مستوى المسؤولين عن إعداد التقارير المالية، كذلك على مستوى قياس مخاطر الائتمان (شيرازي، 2010، ص199).

ويؤكد الباحث على ضرورة تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية؛ بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين. إذن المعلومات غير الدقيقة، لا يمكن اعتبارها معلومات أمينة، ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية قياس مخاطر الإئتمان.

المبحث الثاني: مخاطر الائتمان المصرفي

تمهيد

تعدّ الصناعة المصرفية من أهم الصناعات الاقتصادية لما لها من دور وتأثير فعال في تنمية وإدارة دفة الاقتصاد على المستوى المحلي والعالمي. ويعدّ الائتمان المصرفي من أكثر الفعاليات المصرفية أهمية في هذه الصناعة بل من أكثر أدواتها حساسية، حيث لا يتوقف تأثيره على مستوى المصرف فقط، إنما ينعكس على الاقتصاد الوطني ككل لذا يتوجب على القائمين عليه وصناع القرار حسن الاستخدام والدقة في اتخاذ القرارات الائتمانية. وعلى ذلك فإن

الائتمان المصرفي هو نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثيرات متشابكة الأبعاد على الاقتصاد الوطني لأية دولة وعليه يتوقف التطور المالي (مطيري، 2011، ص23).

إن عمليات منح القروض بعدّها النشاط الرئيس للمصارف، تتطلب الحكم على الملائمة المالية للمقترض، وإن كان ذلك ليس صحيحا دائما لأنه قد تنخفض ملاءمة مقترض معين مع الزمن لأسباب وعوامل معينة، وبالتالي فإن المخاطر الإئتمانية أو تقصير الطرف المقابل في الأداء وفق أحكام التعاقد تعد من المخاطر الرئيسة التي تواجهها المصارف (خطيب، 2004، ص6)

ولا تنطبق هذه المخاطر على القروض فحسب بل تؤثر على سائر الموجودات الأخرى التي تدخل ضمن قائمة المركز المالي وخارجها كالضمانات والقبولات المصرفية، وتنشأ عنها مشاكل كبيرة وخطيرة بسبب التقصير في تصنيف و تحديد بعض الأصول غير الفعالة التي تستوجب إنشاء احتياطي لمواجهتها مع وقف احتساب العوائد المتعلقة بها. إن تحمل مخاطر إقراض كبيرة تجاه مقترض واحد أو مجموعة من المقترضين ذوي الصلة هي من الأسباب المعهودة للمشاكل المصرفية، إذ إنها تمثل تركيزا للمخاطر الائتمانية، كما يمكن أن تنشأ إذا تم تركيزها في قطاعات أو صناعات معينة أو مناطق جغرافية معينة، أو نتيجة وجود مجموعة من القروض ذات الخصائص المعينة التي تجعلها معرضة إلى تأثير العوامل الاقتصادية ذاتها مثل المعاملات التي تنطوي على حجم مرتفع من الاستدانة (عبدالله، 2011، ص35)

كما تظهر بعض مخاطر الإقراض عند منحها إلى أطراف ذوي علاقة بالمصرف، كمنح الائتمان إلى أفراد أو مؤسســات مرتبطة بالمصرف عن طريق الملكية أو عن طريق

القدرة على ممارسة سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على القرار، مما يزيد في حالة عدم الرقابة عليها من درجة المخاطر بسبب عدم خضوعها في كثير من الأحيان إلى شروط تجارية محضة، وابتعادها عن أسس الإقراض والضوابط المعمول بها أو غياب الضمانات الكافية، وما ينتج عنه من تحقيق الإفادة الشخصية والبعد عن الموضوعية والأسس التجارية الواجبة لدى منح الائتمان وبالتالي فإن عملية التحقق من ملاءمة المقترض لا تتم دوما بشكل موضوعي، الأمر الذي يرفع من درجة المخاطر التي تشكل تهديدا لموجودات المصرف (مطيري، 2011، ص27).

2-9 مفهوم الائتمان المصرفي وتعريفه

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها (دغيم وآخرون، 2006، ص194).

يقصد بمصطلح الائتمان أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، ويؤكد هذا التعريف على عامل الوقت كأهم خواص الائتمان، كما يعدّ هذا الأخير صيغة تمويلية استثمارية معتمد من جميع البنوك (عبدالله، 2011، ص14).

يشير (خطيب، 2004، ص4) إلى أن الائتمان هو: الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال

فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد، وهكذا يكون الائتمان عبارة عن إما:

1- مبلغ محدد من المال يتفق عليه ويضعه المصرف تحت تصرف العميل لاستخدامه في غرض محدد ومعلوم للمصرف، وفي الحدود والشرط، وبالضمانات الواردة بتصريح التسهيل الائتماني خلال مدة سريانه وذلك بهدف تنمية نشاط العميل الجاري المتسم بالنجاح، مقابل تعهد والتزام العميل برد هذا المبلغ مع الفوائد والعمولات والمصاريف المستحقة من خلال البرنامج الزمني المقرر للسداد

2- تعهد يصدر من المصرف بناء على طلب العميل لصالح طرف آخر (المستفيد)، ولأجل غرض معين ومحدد، ولأجل معلوم، كما هو الحال في خطاب الضمان حيث يصبح المصرف بمجرد إصداره لخطاب الضمان متعهدًا بأداء قيمته للمستفيد عند أول طلب دون أية معارضة من أي جانب شريطة أن تصل المطالبة للمصرف في موعد غايته تاريخ استحقاق خطاب الضمان.

وتعرّف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر، وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى إنه يمكن أن يكتفى بأحد تلك المعاني للدلالة على إحداها (عبد الحميد، 2010، ص103).

وتختلف أنواع الائتمان باختلاف الشكل القانوني للمقترض إن كان فرداً أو شركات أفراد أو كانت شركات مالية، وتختلف أيضاً باختلاف القطاع الاقتصادي إذ تختلف التسهيلات الائتمانية والقروض إذا كان القطاع زراعياً أو تجارياً أو صناعياً أو خدماتياً، وتختلف أيضاُ التسهيلات الائتمانية والقروض على هوية الضمان المأخوذ من قبل المصرف فالضمانات العينية تختلف عن الضمانات النقدية أو الشخصية وممكن أن يكون من غير ضمانات، كما وتقسم وفقاً لأجل الاستحقاق إذ تختلف التسهيلات الائتمانية إن كانت طويلة الأجل أم متوسطة أم قصيرة، وتختلف أيضاً وفقاً لمدة السداد فتختلف التسهيلات إن كان السداد على دفعة واحدة أم على دفعات مختلفة وعلى اختلاف عدد الدفعات، كما وتختلف أيضاً على نوع العملة ومدى المخاطرة بالعملة بحيث تختلف التسهيلات إن كانت العملة محلية أم عملة أجنبية (سيسي، 2004، ص15).

ويرى الباحث أن الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغًا من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف.

2-10 مفهوم مخاطر الائتمان المصرفي وتعريفه

تناولت الدراسات الاقتصادية المخاطر المصرفية بتحليلها والتنبؤ بها الأمر الذي من شأنه أن يساعد البنك على اتخاذ قرارات موضوعية، وتعرف المخاطرة بصفة عامة على أنها حالة انحراف معاكسة عن نتيجة متوقعة يترتب عنها تكبد أذى أو ضرر أو خسارة، وتحديدا

في المجال المصرفي تعرف المخاطر على درجة التغير أو التقلب في العائد نتيجة للخطر، وهو يمثل حالة من عدم التأكد بشأن عوائد المحفظة، ويقاس التباين بالانحراف المعياري، والعلاقة بينهما طردية، فكلما زاد التباين زاد الخطر (Bodie, 2005, p165).

كما تعرف المخاطر على أنها احتمالية التعرض إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع على محافظ الائتمان أو على استثمار معين، أي أن المخاطرة تمثل انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة أو المتنبأ بها (Dorfman,2008 , p15).

ومن المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف هي المخاطر الائتمانية التي يقصد بها المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية (زبيدي، 2010، ص 174).

كما تعرف مخاطر الائتمان في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان، الأمر الذي يتسبب بخسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل قائمة المركز المالي مثل القروض والسندات وبنود خارج قائمة المركز المالي مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية (عبد الرحمن، 2010، ص444).

وتعرف مخاطر الائتمان بأنها خسائر مالية محتملة ناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف في الوقت المحدد، التي يتأثر بها إيرادات المصرف ورأسماله وتعدّ القروض أهم مصادر الائتمان، مما يؤدي إلى خسائر للمصرف تمتد إلى تكاليف الفرصة

الضائعة، والمصاريف والتكاليف المتعلقة بمتابعة القروض المتعثرة (كراسنة، 2006، ص 39).

ويرى الباحث أن المخاطر الائتمانية هي المخاطر الناشئة عن احتمال عدم قدرة أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث في القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة من قبل المصرف مما يؤدي إلى إلحاق خسائر اقتصادية به. لذلك لابد من قياس تلك المخاطر بشكل صحيح اعتماداً على خاصتي الدقة والسرعة لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني.

2-11 أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك

إن الهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تعظيم ثروة حملة الأسهم ، ويفسر هذا الهدف على أنه تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية، وتتطلب عملية تعظيم ثروة الملاك أو المساهمين أن يقوم المديرون بعملية تقييم للتدفقات النقدية والمخاطر التي يتحملها البنك، وحتى يحصل البنك على عائد مرتفع فيجب علية أن يتحمل المخاطر أو يخفض من تكاليف التشغيل، بينما تعظيم الثروة يتطلب أن تقوم إدارة البنك بتقييم وإيجاد توازن مستمر ما بين فرصة الحصول على عوائد مرتفعة والمخاطر الناتجة عن ذلك.

وتتعرض البنوك لأنواع متعددة من المخاطر سواء بالنسبة إلى عملياتها أو إلى أصولها التي تحد من قدراتها على القيام بمهماتها، وتحقيق أهدافها الحالية أو المستقبلية، ومن المخاطر التي تتعرض لها المصارف: (عبد الله، 2011، ص15-16)،

1- المخاطر الائتمانية Credit Risk: ويرتبط هذا النوع من المخاطر بجودة الأصول واحتمالات العجز عن السداد، ويكون خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن السداد أو تأجيل السداد.

2- مخاطر السيولة Liquidity Risk: تمثل هذه المخاطر التغيرات الحالية والمحتملة في صافي الدخل والقيمة السوقية لملكية حملة الأسهم. وتنشأ نتيجة لعوامل داخلية وخارجية، مثل ضعف تخطيط السيولة، سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجة متفاوتة، والتحول المفاجئ لبعض الالتزامات، والركود الاقتصادي، وأزمات أسواق المال.

3- مخاطر السوق Market Risk: تمثل هذه المخاطر التغيرات الحالية والمحتملة التي لها تأثير على كل من صافي الدخل والقيمة السوقية لملكية حملة الأسهم. وتنشأ نتيجة تغيرات أو تحركات في معدلات السوق والأسعار، وتتضمن المخاطر السوقية كلاً من مخاطر معدلات أسعار الفائدة، تسعير الأصول، وأسعار الصرف.

4- مخاطر العلميات (المخاطر التشغيلية) Operational Risk: تنشأ نتيجة التغيرات في مصاريف التشغيل بشكل مميز عن ما هو متوقع وينتج عنها انخفاض في صافي الدخل وقيمة المنشأة. فبعض البنوك لا تمتلك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة.

5- مخاطر رأس المال Capital Risk: تمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات حينما تواجه حقوق ملكية سالبة، ويتحدد صافي حقوق الملكية بالفرق ما بين القيمة السوقية للأصول والقيمة السوقية للمطلوبات.

6- المخاطر القانونية Legal Risk: المخاطر القانونية يصعب قياسها، وتشمل على عدم التوافق أو التطابق مع القوانين والتشريعات الصادرة عن السلطات النقدية (البنوك المركزية).

7- مخاطر السمعة Reputation Risk: وهي تظهر نتيجة لوجود انطباع سلبي عن البنك الذي ينتج عنه خسائر في مصادر التمويل أو قد يؤدي إلى تحول العملاء إلى البنوك المنافسة.

2-12 أهم المخاطر الائتمانية وبعض مؤشرات قياسها

إن خطر الائتمان يمكن أن يحدث كنتيجة لظروف ومتغيرات غير متوقعة ناجمة في الأساس من عدم قدرة العميل على السداد والعجز الكلي، ويترتب على ذلك آثار سلبية على البنك وسمعته المصرفية وبالتالي معاملاته المالية، ونعرض فيما يلي إجمالا أهم صور مخاطر الائتمان التي تعترض النشاط المصرفي وبعض مؤشرات قياسها (مفتاح، معارفي، 2007، ص5).

1- مخاطر السيولة: ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال البنك بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة البنك على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض، ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة ما يلي: (بلعجوز، 2005، ص 7)

أ- ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.

ب- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة.

ج- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

د- تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال.

2- المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل: من الأهمية في منح البنك لتسهيلات ائتمانية أن تناسب فترة التسهيل طبيعة نشاط العميل، الهدف من التمويل، وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل (مفتاح، معارفي، 2007، ص6).

3- مخاطر تقلب أسعار العملات: تتمثل مخاطر العملة في تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للبنك (مفتاح، معارفي، 2007، ص6).

4- مخاطر التنفيذ: من القرارات اللازمة لمنح الائتمان أن يركز البنك على تحديث المعلومات الخاصة بالعملاء (مراكز حساباتهم) بصفة يومية، وأن أي تأخير في التأثير على التزامات العملاء بالزيادة أو النقص من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو الموافقة. (خطيب، 2005، ص153).

5- مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات: إن نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته بعد مرور فترة قصيرة على منحه ينطوي على مخاطر كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية وعدم بداية فترة السداد، ومن ثم فإن الحكم على الأداء خلال هذه الفترة يشوبه عدم الموضوعية وهو ما يتطلب الوقوف على: (خطيب، 2005، ص 156)

أ- عدم تجاوز الزيادات المقترحة نسبة معينة من التسهيل الائتماني في كل مرة، ولتكن 25 % مثلاً حداً أقصى.

ب- ألا تقل الفترات بين منح التسهيلات والزيادة عن 6 شهور ويشترط وجود مبررات قوية.

ج- يمنع زيادة التسهيلات قبل التأكد بشكل مرضٍ من حسن الأداء للتسهيلات القائمة.

د- يجب مراجعة الزيادات أثناء السنة المالية على البيانات المالية المعتمدة في نهاية العام.

هـ- يمنع استخدام الزيادات في سداد المتأخرات.

و- تجنب مضاعفة التسهيلات عند التجديد حتى لو كان السبب قصور الدراسات عند المنح.

6- مخاطر تبادل المعلومات: أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الشفافية في تبادل المعلومات بين العاملين في مجال الائتمان (في قطاع الائتمان والتسويق، مخاطر الائتمان، معالجة القروض) أو بالفروع بين مسؤولي الحسابات يمثل أهمية كبيرة في تحديد حجم المخاطر المحتملة والتنبؤ بها وهو ما يساعد على قياسها والتحكم فيها بشكل نسبي (مفتاح، معارفي، 2007، ص7).

7- مخاطر المعالجة لأصول وفوائد الديون غير المنتظمة: إن المعالجة المبكرة لفوائد ديون غير منتظمة يسهم بدرجة كبيرة في التخفيف من الآثار المستقبلية لزيادات المديونية وتظهر هذه الأهمية عند نشر ميزانية البنك الربع سنوية التي تبين وجود سوق أوراق مالية نشيطة وأن أي انخفاض في الأرباح سيكون بفترات متقاربة، وهو ما يتطلب من البنوك التجارية الالتزام بتعليمات البنك المركزي في تجنب الفوائد وتكوين المخصصات.

8- مخاطر الربحية مقابل الأمان: كما سبق الإشارة إلى أنه كلما زادت المخاطر ارتفعت الفوائد وذلك على حساب هامش الأمان، فارتفاع المخاطر يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة محفظة قروض البنك وزيادة الأرباح تؤدي إلى النمو السريع للمخاطر والنتيجة أن خطر الربحية ينعكس على الجودة.

9- مخاطر عدم القدرة على السداد: تعد المخاطر الكاملة للائتمان وهي مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل، إذ يلجأ العميل إلى إخفاء معلومات عن شخصيته لأجل الحصول على ائتمان أو لأجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية.

10- مخاطر تآكل الضمانات: عادة ما يركز البنك في منح الائتمان للعملاء والمؤسسات طلب ضمانات قوية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد بشكل كامل ويركز البنك على المتابعة والتقييم الدائم لحجم الضمانات تفاديا لمخاطر انخفاض قيمتها، ويكون عموما تركيزه على تقديم ضمانات مثل العقارات، الأوراق التجارية، الأوراق المالية، التنازلات.

11- مخاطر التركيز: تحرص البنوك على تخفيض المخاطر في محفظة قروضها وتحقيق درجة جودة مثلى ويتجه الاهتمام إلى مخاطر التركيز التالية: (مفتاح، معارفي، 2007، ص7)

أ- **العملاء:** عند منح الائتمان يكون التركيز من طرف معتمدي القرار الائتماني على حجم المخاطر المتوقعة كجزء لا يتجزأ من الدراسة الائتمانية بحيث يجب أن يكون توزيع المحفظة الائتمانية سواء على عدد العملاء أو على قطاعات السوق بشكل جيد في حدود دنيا أو قصوى.

ب- النشاط: في توزيع المحفظة الائتمانية يجب التركيز على وضع حد للإقراض لكل نشاط فرعي والالتزام بالأسقف الائتمانية لكل قطاع ، والتقيد بتعليمات السلطات الرقابية.

ج- الضمانات: يتعين على البنك عدم التركيز على نوع واحد من الضمانات والاعتماد عليها في منح الائتمان لتفادي تراجع وانخفاض قيمتها مستقبلا.

د- الاستحقاقات: إن تركز استحقاقات التسهيلات يعدّ من المخاطر الكبيرة على مركز السيولة ويتعلق الأمر بالاعتمادات المستندية وخطابات الضمان ومختلف الالتزامات الخارجية.

12- المخاطر السياسية والقانونية : يعد متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات الأهمية التي تتطلب من المسؤولين بالإقراض متابعتها وإن عدم التقيد والالتزام بها يشكل خطرا حقيقيا على صناعة خدماتها المصرفية، ومن المخاطر السياسية ما يتعلق بقدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها والوفاء بديونها وأيضا ما يتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية واللوائح والقوانين المنظمة لذلك ضمن النظام المالي بالدولة.

2-13 قياس مخاطر الائتمان

ركزت اتفاقية (بازل 2) بصورة واضحة على إدارة المخاطر مما أدى إلى أنها أعطت البنوك التجارية الحق في اختيار البدائل المناسبة لقياس مخاطر الائتمان وحددت الاتفاقية ثلاث طرق رئيسية لقياس مخاطر الائتمان وهي كالأتي: (أبو رحمة، 2007)

1-الطريقة القياسية: تعتمد الطريقة القياسية أو التقليدية على التصنيفات الائتمانية التي تصنفها مؤسسة التصنيف الخارجية مثل (موديز) و(ستاندر أندبورز) ووكالات ضمان الصادرات، وقد قسمت لجنة بازل هذه التصنيفات إلى ست فئات وأعطت لكل فئة وزن مخاطر حسب فئة التصنيف وذلك بالنسبة للدول والبنوك والشركات، وتتضمن هذه الطريقة معاملة محددة للتعرض للمخاطر بالنسبة لأنشطة القروض العقارية بغرض السكن والقروض للشركات الصغيرة والمتوسطة.

2- التقييم الداخلي للمخاطر (الأساسي والمتقدم): وتعتمد أساليب التقييم الداخلي (الأساسي والمتقدم) على أربعة مدخلات كمية هي:

أ- احتمال التعثر (probability of default) /PD/ وهي تقيس احتمال تعثر العميل عن القروض خلال فترة زمنية معينة.

ب- الخسارة عن التعثر (loss given default)/LGD/ وهي التي تقيس ذلك الجزء من القروض الذي سيسدد البنك في حدوث التعثر.

ج- التعرض عن التعثر (EAD (Exposure at default وهو خاص بالتزامات القروض (loan commitments)ويقيس مبلغ التسهيلات التي تسحب إذا حدث التعثر.

3- أجل الاستحقاق (M/(Maturity/ التي تقيس الأجل الاقتصادي المتبقي في حالة التعرض للتعثر.

أما أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية فإنها ترتبط بتحديد المخاطر الائتمانية بدقة ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها هي من الأمور المساعدة على إدارة تلك

المخاطر والتحكم فيها ومن ثم تقليل المخاطر إلى أدنى مستوياتها، وتتمثل أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية على النحو التالي: (عبدالله، 2011، ص18)

1- بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية.

2- بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم بصورة ربع سنوية وتسهيلات بدون ضمان عيني.

3- مؤشرات جودة الأصول المعتمدة داخل البنك وفق نظام الإنذار الذي يتم احتسابه بصفة شهرية على النحو التالي: (عبدالله، 2011، ص19)

أ- نسبة المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الودائع.

ب- توزيع المحفظة على قطاعات النشاط الاقتصادي.

ج- نسبة القروض الغير المضمونة إلى إجمالي المحفظة.

د- بيان عن التركزات التي تصل إلى 25 % فأكثر من قاعدة رأسمال البنك سواء كانت في صورة توظيفات البنك لدى العميل على شكل أسهم رأسمال وتسهيلات ائتمانية، أو في صور تمويل مختلفة.

هـ- بيانات إجمالية عن التركزات التي تزيد 10 % من القاعدة الرأسمالية للبنك (مع تحديد حد أقصى).

و- نسبة المخصصات إلى إجمالي التسهيلات غير المنتظمة المتمثلة في القروض والتسهيلات المستحقة.

ز- نسبة التسهيلات الغير المنتظمة / إجمالي المحفظة الائتمانية.

ح- نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي المحفظة الائتمانية.

ط- نسبة العائد المتوقع على إجمالي القروض.

ي- إجمالي صافي العائد على إجمالي القروض.

4- بيانات عن مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة لتحديد مقدار المخصصات ويتم احتسابها بقسمة القيمة الحالية للضمانات على إجمالي التسهيلات الممنوحة.

5- تقارير عن بعض الحالات الائتمانية التي تستلزم تحديد وضعيتها لضمان انتظام سدادها، وتحديد أسباب تعثر الديون غير المنتظمة.

وفيما يلي عرض لأهم مؤشرات قياس المخاطر بما فيها المخاطر الائتمانية:

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	- صافي أعباء القروض / إجمالي القروض - مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض - مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / القروض المستحقة
مخاطر السيولة	- الودائع الأساسية / إجمالي الأصول - الودائع المتقلبة / إجمالي الأصول - الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة
مخاطر أسعار الصرف	- المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية - إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية
مخاطر التشغيل	- إجمالي الأصول / عدد العاملين - مصروفات العمالة / عدد العاملين
مخاطر رأس المال	- حقوق المساهمين / إجمالي الأصول - الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة - القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

المصدر: حماد، طارق عبد العال، (2008)، **إدارة المخاطر: (أفراد- إدارات- شركات- بنوك)**، الدار الجامعية، الإسكندرية. ص 239.

2-14 تسيير المخاطر الائتمانية

يقصد بتسيير المخاطر على أنها مجموعة الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك وتقليل الخسارة إلى أدنى مستوياتها وذلك بتحديد نوعية هذه المخاطر وقياسها والعمل على إعداد الإجراءات الكفيلة بالرقابة عليها، ويرتكز تسيير المخاطر على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل في: (إرشيد، وجودة، 2009، ص89).

1- الاختيارية: أي اختيار عدد على الأقل من الديون ذات المخاطر المعدومة.

2- وضع حد للمخاطر: وهذا حسب نوع وصنف القرض.

3- التنوع: وهذا بتجنب تمركز القروض لعملاء معينين.

وتعتمد البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث على ما يلي:

1- الاستعلام المصرفي: قبل منح البنك للائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات منها: (حسني، 2005، ص88)

أ- إجراء مقابلة مع طالب القرض، مما يساعد مسؤول إدارة الائتمان على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الائتمان الممنوح .

ب- المصادر الداخلية من البنك إذ إن التنظيم الداخلي للبنك من المصادر المهمة في قرار الائتمان خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك.

ج- المصادر الخارجية للمعلومات إذ تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والموردين ونشرات دائرة الإحصاءات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية والمحاكم تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين.

د- تحليل القوائم المالية حيث تقوم إدارة الائتمان بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين.

2- الأسلوب الوقائي: لأجل الوقاية من مخاطر التعثر قبل حدوثه تلجأ إدارة الائتمان إلى متابعة الائتمان الممنوح لتجنب المخاطر الناجمة عنه وذلك بالتركيز على العناصر التالية: (زبيدي، 2008، ص69)

أ- طلب الضمانات الملائمة: إذ يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك واستعادة التمويل المقدم وعادة ما يركز البنك على نوعين من الضمانات هما الضمانات الشخصية (الكفالات والضمان الاحتياطي وتأمين الاعتماد)، والضمانات الحقيقية ترتكز هذه الضمانات على الشيء المقدم موضوع الضمان من السلع والتجهيزات والعقارات، وتقدم هذه الضمانات على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك لضمان استرداد القرض، وتأخذ شكل الرهن العقاري، الرهن الحيازي، الامتياز.

ب- الحد من التركز الائتماني: ويقصد بالتركز الائتماني توجيه الائتمان إلى عميل واحد نظرا لضخامة مركزه والامتناع عن تقديمه لعملاء آخرين وهو ما يشكل مخاطر يتعين الحد والتقليل منها.

ج- الكفاءة في إعداد السياسة الائتمانية: بهدف الوصول إلى سياسة ائتمانية سليمة وتجنب مخاطر التعثر على إدارة البنك تكثيف، ويتم ذلك من خلال تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم كفاءتهم.

3- الأسلوب العلاجي: ويتمثل في استعمال طرق وتقنيات لتسيير المخاطر والتخلص منها ويقوم هذا الأسلوب على تنظيم وظيفة التحصيل الائتماني بهدف استرداد البنك للائتمان الممنوح في ظروف مناسبة وتفاديا لحدوث خسائر يلجأ البنك إلى اتباع سياسة تحصيل مستحقاته على العملاء وذلك بتنظيم آلية منح الائتمان ووضع معايير فعالة تكفل التحصيل الكامل للقرض وفوائده في الآجال المحددة، ويعتمد في تنظيم هذه الوظيفة على: (شواربي، وعبد الحليم، 2008، ص191)

أ-إعداد وسائل تكشف حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية.

ب-الاستمرارية في متابعة ومعالجة الائتمان.

ج- وضع مقاييس متطورة تعمل على استعادة أكبر حصيلة ممكنة من المستحقات.

2-15 أهمية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في قياس مخاطر الائتمان

تلعب نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة دورا مهماً في تشغيل، ومعالجة، وتخزين، ونقل، واستخلاص البيانات والمعلومات لصالح المنظمة من خلال الحواسيب، ووسائل الاتصال، وشبكات الربط وغيرها من المعدات. وتقوم نظم المعلومات المحاسبية بتشغيل البيانات، وتقديمها للمستخدمين الذين يستفيدون من مخرجات هذه المعلومات. وقد أخذت التطورات الحاصلة في نظم المعلومات المحاسبية بنظر الاعتبار تلبية احتياجات المستخدمين،

وقد أدى التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية إلى زيادة قدرة هذه الأنظمة علي تحقيق أهدافها الموجودة بفاعلية ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية: (قطناني، 2007، ص51)

1-أن منهج قاعدة البيانات " Database Approach " ، بتركيزه على تسجيل نفس البيان مرة واحدة لخدمة الاستخدامات المختلفة أو البرامج التطبيقية المعينة، إنما يؤدي إلى:

أ- تخفيض الحاجة إلى تعدد صور النماذج المستندات التي تحتوي علي ذات البيان، ويشمل ذلك بوجه خاص البيانات المرتبطة بالعمليات Operating Data ، والتي تتميز بلزومها لكل من نظام المحاسبة المالية ونظام المحاسبة الإدارية في نفس الوقت.

ب- تجنب تكرار الجهود الذي كان يحث في ظل المعالجة اليدوية من أجل توفير ذات البيان للنظم المحاسبية المختلفة، أنه يضمن في الوقت نفسه تجانس هذه البيانات و عدم تعارضها.

2- إن حدوث عمليات المعالجة الإلكترونية للبيانات داخل ذاكرة الحاسب الإلكتروني، وطبقا للتعليمات التفصيلية التي تتضمنها برامج تطبيقية سليمة يؤدي إلى استبعاد أو تقليل فرص حدوث الغش أو الأخطار الارتكابية التي تشوب المعالجة اليدوية، أن المعالجة الإلكترونية تستبعد تدخل العنصر البشري، بكل الحدود الوارد عليه، في مرحلتين من مراحل عملية إنتاج المعلومات، هما مرحلة التشغيل، ومرحلة استخراج النتائج، بعكس النظم اليدوية، حيث توجد فرص حدوث الغش والأخطاء في كل مراحل هذه العملية: مدخلات، معالجة، استخراج نتائج.

3- إن قدرات الحاسب المذهلة علي إجراء العمليات الحسابية والمنطقية المعقدة تجعل بالإمكان استخدام أساليب كمية ونماذج رياضية معقده في تحليل البيانات وعلاج المشكلات، الأمر الذي كان يتعذر إجراؤه غالباً في ظل نظم المعالجة اليدوية، على سبيل المثال، فإن

بمقدور المحاسب وبسرعة فائقة تطبيق طريقة التوزيع التبادلي في توزيع تكاليف عدد كبير من مراكز الخدمات الإنتاجية التي تخدم بعضها بعضا، بينما يتعذر في النظم اليدوية تطبيق هذه الطريقة إلا على عدد محدود جدا من مراكز الخدمات.

4- تحتاج البنوك اليوم إلى أنظمة آلية لمعالجه بياناتها بشكل آلي، لذا دعت الحاجة لاستخدام أدوات متعددة توفر لها كافة السبل لتحقيق تلك الاحتياجات، ومن الجدير بالذكر بأن جميع النظم الآلية تتكون من أجزاء رئيسية وهي: (عبدالله، 2011، ص39)

أ- البيانات والمعلومات.

ب- إجراءات وشروط العمل.

ج- البرنامج المطور لمعالجة البيانات.

د- البنية التحتية للتكنولوجيا (الحاسبات الشخصية والرئيسية والشبكات والبرامج والنظم التي تديرها). كما تحتاج هذه الأنظمة إلى مستويات من المستخدمين لإدارتها وتشغيلها ومراقبتها.

5- تتجه الكثير من البنوك إلى استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، وذلك بهدف الاستفادة من تطبيقاتها في قياس مخاطر الائتمان، إذ باتت هذه الأنظمة ضرورة لا غنى عنها في العصر الحالي وخاصةً بعد أن خلق التقدم المحقق عالمياً في مجال نظم المعلومات المحاسبية أنماطاً جديدة للعمل وذلك كنتيجة للتطورات والتحولات التي يشهدها العالم، كما تواجه البنوك حالياً تحدياً في ظل التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات وكيفية استخدامها أو تطويرها داخل البنك، وما قد تفرزه هذه التكنولوجيا من نواتج قد تؤثر إيجاباً أو سلباً على أداء هذه البنوك (عبدالله، 2011، ص56).

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

قام الباحث بمسح الدراسات السابقة حول موضوع هذه الدراسة، وتمت الإفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة ومن هذه الدراسات ما يلي:

2-17 الدراسات باللغة العربية

- دراسة حلو، (2000): بعنوان: **أثر استخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات على الخدمات المصرفية المتكاملة في البنوك الأردنية من منظور القيادات المصرفية.**

هدفت هذه الدراسة إلى إثبات أن البنوك التجارية في الأردن لن تستطيع الاستمرار بالعمل أو التنافس إذا لم تستخدم تكنولوجيا الحاسب الآلي والاتصالات بفاعلية في أداء أعمالها المختلفة، كذلك سعت هذه الدراسة إلى تقديم صورة عن واقع أنظمة المعلومات والاتصالات المستخدمة في البنوك الأردنية من خلال استقصاء آراء مديري التخطيط الاستراتيجي، ومديري التسويق، ومديري تكنولوجيا المعلومات في هذه البنوك. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أن الاستثمار في تكنولوجيا الكمبيوتر، والاتصالات يؤدي إلى خفض التكاليف.

2- أن الاستثمار في تكنولوجيا الكمبيوتر، والاتصالات، يؤدي إلى زيادة أرباح البنوك، وزيادة إقبال المودعين وأعدادهم، ورفع مستوى الخدمة المقدمة للزبائن، وإظهارها بشكل لائق.

- دراسة قشي، (2003): بعنوان: "**مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية**".

هدفت الدراسة إلى التعرف على المشاكل التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية، كما هدفت إلى تطوير نموذج للربط بين نظام المعلومات المحاسبي والتجارة الإلكترونية، وقد توصل الباحث لعدد من النتائج منها:

أن التجارة الإلكترونية كتقنية متطورة جدا أثرت على جميع المجالات المهنية بشكل عام وعلى مهنتي المحاسبة والتدقيق بشكل خاص.

إن توفير كل من الأمان والموثوقية والتوكيدية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إنشاء وتطوير نظام ربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها إلكتروني على شبكة الانترنيت.

توفير سياسات وإجراءات عملية تسهم في تحقيق الأمان والموثوقية والتوكيدية لمخرجات النظام المحاسبي المتعامل بالتجارة الإلكترونية.

- دراسة شاهين، (2006) بعنوان: "**دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية وتشكيل محفظة الائتمان في البنوك" (دراسة ميدانية على البنوك العاملة في فلسطين)**.

هدفت الدراسة إلى بيان دور أدوات التحليل المالي وقدراتها في الكشف المبكر عن المشكلات وتشكيل وإدارة المحفظة الائتمانية وتقييمها مالياً وفنياً والوقوف على الدور الذي تلعبه في ترشيد القرارات الائتمانية. ولتحقيق أهداف

الدراســـة تم تطويـــر فرضيات البحث وجرى اختبارها إحصائياً. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أن التسهيلات الائتمانية بأنواعها المختلفة تحتل المرتبة الثانية بعد التوظيفات الخارجية.

2- تبين أن البنوك تواجه مشكلات متعددة تتعلق بالتسهيلات الائتمانية بسبب ضعف الأداء العام للمصارف نظرا للظروف الاقتصادية المحلية.

3- تبين أن التحليـــل المالي للعمليـــة الائتمانية يمكـــن تفســـيرها وفهم واقعهـــا باســـتخدام متغيـــرات الدراســـة المتمثلـــة في الوســـائل والأســـاليب والأدوات الرقابيـــة الفاعلـــة.

- دراسة قطناني (2007) بعنوان: **أثر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية "دراسة تحليلية في المصارف الأردنية"**.

هدفت هذه الدراسة التعرف على بعض خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات (الخصائص الإدارية، خصائص الملاءمة، خصائص الأمن والسلامة) وقياس مدى توافرها في المصارف الأردنية، بالإضافة إلى تحديد مدى تأثير هذه الخصائص في مخاطر الرقابة التشغيلية في المصارف الأردنية من وجهة نظر كل من العاملين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي في المصارف الأردنية والمدققين الخارجيين لهذه المصارف ومدى توافق آراء عينة الدراسة في الإجابة عن تساؤلات الدراسة. وقد قام الباحث بتطوير أداة الدراسة (الاستبيان) استنادا إلى الإطار النظري والدراسات السابقة وتم توزيع (64) استبانة على عينة من مجتمع الدراسة الذي يتكون من العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف الأردنية والمدققين الخارجيين لهذه المصارف.

وباستخدام أدوات التحليل الإحصائي المناسبة لبيانات الدراسة (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار Paired sample T-test) توصل الباحث إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف الأردنية والمدققين الخارجيين لهذه المصارف بشأن مدى توافر خصائص البيئة التقنية والتكنولوجية لنظم المعلومات (الخصائص الإدارية، الملاءمة، الأمن والسلامة) في المصارف الأردنية. ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينتي الدراسة لهذه المصارف بشأن مدى تأثير خصائص البيئة التقنية والتكنولوجية لنظم المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية في المصارف الأردنية.

- دراسة مخادمة، (2007) بعنوان: **أثر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.**

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أراء عينة من الشركات الصناعية الأردنية حول أثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل الأنظمة المحاسبية الإلكترونية، ولقد أشار الباحث إلى أن خصائص المعلومات المحاسبية تؤثر في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية باستثناء خاصية الحيادية وخاصية المقارنة.

ولقد لخصت الدراسة إلى عدة توصيات من شأنها تعزيز استخدام الأنظمة المحاسبية الإلكترونية بشكل يؤدي إلى زيادة كفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية ونوعيتها.

- دراسة رفاعي، وعارضه، (2007) بعنوان: **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية،**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية وذلك من خلال دراسة نظرية، حيث توصلت إلى عدد من النتائج أبرزها:

1- تواجه الاستثمارات في المصارف الإسلامية العديد من المخاطر سواء ما كان منها يتعلق بالعملاء المستثمرين وبالإمكانيات الاستثمارية وكذلك في نظم وأساليب العمل نفسه.

2- نظراً للطبيعة الخاصة للعمل المصرفي الإسلامي فإن ما تتعرض له الاستثمارات في المصارف الإسلامية يختلف اختلافاً كبيراً عن تلك المخاطر التي تواجهها المؤسسات المصرفية التقليدية.

3- وبسبب عدم توفر الإمكانيات والمتطلبات اللازمة ارتفعت نسبة المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية.

4- ارتفاع مستوى المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية المصرفية الإسلامية، أدى إلى العديد من الآثار والنتائج السلبية لمسيرة العمل الاستثماري الإسلامي.

- دراسة ميده (2009)، بعنوان: **العوامل المؤثرة في النظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإستراتيجية في الشركات الصناعية الأردنية (دراسة ميدانية).**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل التنظيمية، ووسائل تكنولوجيا المعلومات، والبيئية المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي في القطاع الصناعي الأردني من ناحية، وتأثير نظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية من ناحية أخرى. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها:

1- أن هناك علاقة ارتباط بين العوامل التنظيمية ونظام المعلومات المحاسبي.

2- وجود علاقة ارتباط معنوية بمستوى (0.01) بين وسائل تكنولوجيا المعلومات ونظـــام المعلومات المحاسبي.

3- وجود علاقة ارتباط معنوي بمستوى (0.05) بين العوامل البيئية ونظـــام المعلومـــات المحاسبي.

4- وجود تأثير للعوامل التنظيمية، ووسائل تكنولوجيا المعلومات، والبيئية، مجتمعة في نظام المعلومات المحاسبي.

وأوصت الدراسة بضرورة استخدام نموذج هذه الدراسة في منظمات أعمال أردنيـــة أخـــرى بخلاف الشركات الصناعية كونه قابلا للتطبيق والاختبار في قطاعات ومجالات أخرى.

- دراسة قضاة، (2010). بعنوان: **أثر نظم المعلومات المحاسبية علـــى فاعليـــة الرقابـــة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية: دراسة ميدانية.**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، وذلك من خلال بيان أثرها على فاعليـــة الرقابـــة المحاســـبية، وفاعلية الرقابة الإدارية، وفاعلية الضبط الداخلي. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعـــة مـــن النتائج والتوصيات أهمها:

1- تطوير وتحسين النظام المحاسبي المعمول به حاليا في البنوك التجارية الأردنيـــة بحيـــث يلبي احتياجات كافة الأطراف المعنية بالعملية الرقابية من المعلومات.

2- ضرورة قيام مديري الإدارات المختلفة في البنك بالتنسيق والتعاون مع دائـــرة الرقابـــة الداخلية الموجودة وخصوصا عند وجود نشاط أو عملية مصرفية يقوم بها البنك لأول مـــرة وذات أثر مالي كبير.

3- أن يتم التعاون والتنسيق ما بين المختصين بالنظم المحاسبية ودائـــرة الرقابـــة الداخليـــة الموجودة في البنك لتذليل المشاكل التي قد تواجه المدققين.

- دراسة حمادة، (2010). بعنوان: **أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أثر الضوابط الرقابية العامة لـــنظم المعلومـــات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية وذلك من خلال التعرف علـــى مفهوم موثوقية المعلومات المحاسبية وخصائصها. وقد شمل مجتمع الدراسة مكاتب مراجعي الحسابات في دمشق. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- يوجد أثر كبير لضوابط الرقابة على توثيق وتطوير النظام في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

2- يوجد أثر كبير لضوابط الرقابة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

3- يوجد أثر كبير لضوابط الرقابة على أمن وحماية الملفات لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

4- يوجد أثر متوسط لضوابط الرقابة على الوصول لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

- دراسة كلبونة وآخرون، (2011) بعنوان: "**أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الأداء المالي - دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية**".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى تأثير استخدام نظم المعلومات المحاسبية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وذلك من خلال مقارنة متوسطات بعض المقاييس المالية للأداء قبل استخدام نظام المعلومات المحاسبي المحوسب وبعد استخدامه، وقد تم والعائد على حقوق الملكية (ROA) استخدام بعض مقاييس الأداء المالي مثل العائد على الأصول قبل استخدام نظام المعلومات المحاسبي في الشركات (EPS) والعائد على السهم الواحد(ROE) وبعد استخدامه.

ودلت نتائج التحليل الإحصائي على أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات قبل تاريخ استخدام (EPS) ، (ROE)، (ROA)المقاييس المالية الثلاثة المستخدمة في الدراسة وهي نظام المعلومات المحاسبي وبعد استخدامه، مما يدل على عدم وجود تأثير لنظم المعلومات المحاسبية على أداء الشركات المالي، وقد كانت نتائج الدراسة مغايرة لنتائج العديد من الدراسات السابقة، وبالتالي يوصي الباحثون بضرورة إجراء دراسات أخرى حول نفس الموضوع وباستخدام متغيرات أخرى لقياس أداء الشركات المالي ولفترات اختبار أطول.

2-18 الدراسات باللغة الانجليزية

- دراسة (Burton, Richard N, 2000) بعنوان:

"Discussion of Information Technology, Related Activities of Internal Auditors".

هدفت الدراسة إلى التأكد من مدى سلامة وموضوعية مدخلات النظام المحاسبي وصحة البيانات، كما سعت إلى تقييم نظم وتكنولوجيا المعلومات من حيث الكفاءة Efficiency والفعالية Effectiveness واقتصاديات نظم المعلومات Economies، والمتعلقة بنشاطات التدقيق والرقابة الداخلية والتحقق من مدى كفاءتها وفعاليتها. وتقديم المقترحات اللازمة لتطويرها وصيانتها وتطوير البرمجيات التطبيقية المستخدمة، إضافة إلى تقييم دور الرقابة الداخلية في التقليل من مخاطر تكنولوجيا المعلومات ومعالجة المشكلات الإدارية والتطبيقية التي أحدثتها التطورات المستمرة في مجال تكنولوجيا المعلومات. وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

1- أكدت عينة الدراسة واتفقت إجاباتهم حول دور نظم وتكنولوجيا المعلومات المحاسبية في حماية الممتلكات من خلال توفير إجراءات وضوابط الأمن والحماية المناسبة.

2- تأكيد عينة الدراسة واتفاق إجاباتهم حول ضرورة رفع مستوى كفاءة نظم وتكنولوجيا المعلومات المحاسبية.

3- تأكيد عينة الدراسة على أجراء عمليات الصيانة والتطوير المستمرة للتجهيزات الآلية والبرامج التطبيقية لتحقيق مستوى أفضل من إنجاز الأعمال والمهام.

4- تأكيد عينة الدراسة واتفاق إجاباتهم حول توافق إجراءات وضوابط الرقابة في نظم وتكنولوجيا المعلومات المحاسبية مع السياسات والأهداف العامة والقوانين المختصة.

- دراسة (Edwards, Donald; Kusel, Jim Oxner, Tom, 2001)، بعنوان:

Internal Auditing in the Banking Industry Bank Accounting & Finance

هدفت الدراسة إلى التعرف دور نظام الرقابة الداخلية كأحد الأنظمة الفرعية المكونة للنظام المحاسبي في التأكد من صحة وسلامة مدخلات النظام المحاسبي وبيان أثر العوامل التنظيمية في كفاءة وفعالية نظام الرقابة. كما ناقشت الدراسة أهمية التدقيق والرقابة الداخلية ودور المعلومات التي يقدمها المدقق الداخلي في تحقيق أهداف المنشأة، وكشف الأخطاء ومعالجتها ومنع عمليات الغش والاحتيال وتامين الحماية المناسبة لأصول المنشأة وممتلكاتها، والتقليل من حجم المخاطر التي تتعرض لها الإدارة وذلك بالتركيز على مهمات وأعمال التدقيق والرقابة الداخلية واختبار مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بشقيه التنظيمي والتطبيقي.

وتوصل الباحثون إلى عدد من النتائج أهمها:

1- أن نظم الرقابة والتدقيق الداخلي المستخدمة في هذه المصارف تسهم في إضافة قيمة جديدة للمنظمة وتساعد في تحقيق الأهداف بخطط الأعمال وتقارير الرقابة والتدقيق.

2- تطور مفهوم الرقابة من مجرد اكتشاف الأخطاء وعمليات الغش والتلاعب إلى تطوير ضوابط ومعايير رقابية تتعلق بالجوانب التنظيمية والتطبيقات العملية لنظم المعلومات المحاسبية.

– دراسة (Nicolaou and Bhattacharya, 2006) بعنوان:

"Enterprise System and re-shaping of Accounting System"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور النظم المحاسبية التي يتم تعديلها وتطويرها على أداء المنشآت، وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك علاقة إيجابية و قوية ما بين التحديثات المستمرة في نظم المعلومات بعد تطبيق تلك النظم في الشركات و الأداء المالي لتلك الشركات، إذ إن استخدام النظم المحاسبية وحدها دون العمل على تطوير وصيانة هذه النظم وفقاً لمتطلبات الشركات قد يؤدي إلى ضعف تأثير هذه النظم على أداء الشركات المالي.

– دراسة (Rahahleh & Siam, 2007) بعنوان:

"Evaluation of Computerized Accounting Information Systems Effectiveness in the Jordanian Commercial Banks"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الأردنية في ظل التطور التكنولوجي، وذلك من خلال مجموعة من المعايير التي تعكس فاعلية أداء هذه النظم والمتمثلة في الجودة والمرونة والبساطة والموثوقية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت باليد على المديرين الماليين والعاملين في الدوائر المالية في الإدارات العامة للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق الأوراق المالية (بورصة عمان) للعام 2003م والبالغ عددها تسعة بنوك، إذ تم توزيع (45) استبانة، اعتمد منها لغايات التحليل والدراسة (42) استبانة، وقد تبين من نتائج الدراسة أن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الأردنية تتمتع بدرجة عالية من الجودة والموثوقية، وبدرجة متوسطة من المرونة والبساطة.

- دراسة (Ismail & king, 2007) بعنوان:

"Factors influencing the alignment of accounting information systems in small and medium sized Malaysian manufacturing firms"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤثر على استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المصانع متوسطة وصغيرة الحجم في ماليزيا . وقد توصلت الدراسة إلـــى أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية أي العمل على جعلها تعمل بشكل تدفق يربط المعلومـــات من الأعلى والأسفل يساعد العاملين في الشركات على تحقيق أهدافهم.

- دراسة (Catherine, et al, 2009) بعنوان:

A preliminary Study on Credit risk Management Strategies of Selected Financial Institutions in Malaysia,

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في نمط استراتيجيات إدارة المخاطر ومراقبة الممارسات التي تنفذها مؤسسات التمويل في ماليزيا. تألفت العينة من 15 مؤسسة. وجدت هذه الدراسة أن تنويع خدمات الإقراض وتخفيف المخاطر وتدريب وتطوير الموظفين هي أهم ثلاث ممارسات معروفة تنفذها المؤسسات المالية، وهذه الدراسة هي واحدة من أولى الدراسات التي تحاول استخدام البيانات الأولية في استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان وهي مساهمة كبيرة في مجال التمويل. وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، إذ وجدت أن التنوع في خدمات الإقراض وتخفيف المخاطر وتدريب وتطوير الموظفين إضافة إلى دليل الموافقة على القروض هي طرق مهمة في إدارة مخاطر القروض.

- دراسة (Risk Management Group, 2010) بعنوان:

The Quantitative Impact Study for Operational Risk: Overview of Individual Loss Data and Lessons Learned

هدفت هذه الدراسة وبشكل رئيسي إلى التعرف على الأثر الكمي للمخاطر التشغيلية لدى 30 بنكاً موزعين على إحدى عشرة دولة من دول أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا وأفريقيا، وذلك خلال الفترة من 1998 وحتى عام 2000. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الرئيسية التالية:

1- تعرضت البنوك التي تم دراستها خلال الفترة من عام 1998 وحتى عام 2000 إلى العديد من المخاطر التشغيلية نتج عنها 27,371 حالة خسارة بقيمة إجمالية بلغت2.613 بليون يورو. وقد أوضحت الدراسة أن هذه الخسائر قد نتجت عن المخاطر التشغيلية التالية:

أ- مخاطر إدارة وتنفيذ العمليات المصرفية: وقد نتج عنها 11,494 حالة خسارة تمثل ما نسبته 41.99% من إجمالي عدد حالات الخسائر و 34.76% من إجمالي قيمة الخسائر باليورو.

ب- مخاطر الاحتيال الخارجي (External Fraud): وقد نتج عنها 9,961 حالة خسارة تمثل ما نسبته 36.39% من إجمالي عدد حالات الخسائر و 20.32% من إجمالي قيمة الخسائر.

ج- مخاطر الممارسات المتعلقة بالتعامل مع العملاء وبيع المنتجات: وقد نتج عنها 1,749 حالة خسارة تمثل ما نسبته 6.39% من إجمالي عدد حالات الخسائر و 27.51 % من إجمالي قيمة الخسائر.

د- مخاطر انقطاع العمل وفشل الأنظمة: وقد نتج عنها 1,456 حالة خسارة تمثل ما نسبته 5.32% من إجمالي عدد حالات الخسائر و 0.82% من إجمالي قيمة الخسائر.

هـ- مخاطر إتلاف الموجودات المادية: وقد نتج عنها 1,225 حالة خسارة تمثل ما نسبته 4.47% من إجمالي عدد حالات الخسائر و 3.02% من إجمالي قيمة الخسائر.

و- مخاطر الاحتيال الداخلي: وقد نتج عنها 745 حالة خسارة تمثل ما نسبته 2.72% من إجمالي عدد حالات الخسائر و 10.66% من إجمالي الخسائر.

ز- المخاطر الناتجة عن ممارسات التوظيف ومدى ملاءمة ظروف العمل: وقد نتج عنها 741 حالة خسارة تمثل ما نسبته 2.71% من إجمالي عدد حالات الخسائر و 2.92% من إجمالي قيمة الخسائر.

2- معظم حالات الخسائر أعلاه، سواء من حيث العدد (67.43% من إجمالي الحالات)، أو كنسبة من الخسائر الإجمالية (39.41% من إجمالي الخسائر)، كانت متأتية من نشاط البنوك في خدمات ومنتجات الأفراد/ التجزئة (Retail Banking).

3- أظهرت الدراسة أيضاً أن أهم الأسباب التي تجعل البنوك تهتم بالمخاطر التشغيلية هو التحضير والاستعداد للالتزام بمقررات لجنة بازل الثانية عندما يحين موعد تطبيقها.

2-19 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة العربية مواضيع قياس مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك والمصارف والشركات وأبرز مخاطر نظم المعلومات المحاسبية في المصارف البنكية والعوامل المؤثرة على نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

أما الدراسات الأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية فقد بحثت في أثر نظم المعلومات المحاسبية على إدارات الأعمال، والعوامل التي تؤثر في نجاح وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، والحواجز التي تحول دون تطبيق نظم المعلومات المحاسبية.

لكن هذه الدراسة تهدف إلى إبراز دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية، كما أن معظم الدراسات التي أتيح للباحث الاطلاع عليها أجريت في بيئات مختلفة عن بيئة الكويت، فمنها ما كان في دول عربية مثل الأردن ومنها ما كان في بيئات أجنبية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وآسيا وأفريقيا وماليزيا، بينما أجريت هذه الدراسة في الكويت، حيث كانت شاملة للبنوك الكويتية كمجتمع للدراسة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3-1 منهج الدراسة

3-2 مجتمع الدراسة والعينة

3-3 أدوات الدراسة وقياس المتغيرات

3-4 أساليب جمع البيانات

3-5 أساليب التحليل الإحصائي للبيانات

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

يتناول الباحث في هذا الفصل وصفا للمنهجية التي استخدمها في إجراء هذه الدراسة، إذ يتضمن وصفا لنوع وطبيعة الدراسة ومجتمع الدراسة والعينة، وكذلك أداة جمع البيانات ومدى ثباتها وصدقها، كما يتضمن الطرق المتبعة في جمع البيانات والأساليب الإحصائية لتحليل البيانات.

3-1 منهج الدراسة

تعدّ هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي اتبع فيها الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في قياس مخاطر الائتمان، وذلك من خلال دراسة ميدانية في البنوك الكويتية، إذ تم دراسة وتحليل البيانات ومقارنة متغيرات الدراسة من خلال تحويل المتغيرات غير الكمية إلى متغيرات كمية قابلة للقياس، وذلك بهدف التعامل معها في اختبار الفرضيات وبيان نتائج وتوصيات الدراسة.

3-2 مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الكويتية المدرجة في سوق الكويت المالي، والبالغ عددها تسعة بنوك، إذ تم اختيار عينة الدراسة من مديري إدارة المخاطر والائتمان في هذه البنوك، وقد تم توزيع الاستبانات في هذه البنوك، وبمعدل (10) استبانات في كل بنك من

هذه البنوك بفروعها المنتشرة في محافظات الكويت الست، إذ بلغ عدد الاستبانات الموزعة (90) استبانة. وقد استرد الباحث (87) استبانة وبنسبة (96.6%) من إجمالي الاستبانات الموزعة، وبعد أن تم فرز الاستبانات تم استبعاد (4) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي أو لعدم اكتمال تعبئة بعضها من المبحوثين، وبذلك استقرت العينة على (83) مستجيباً، ويوضح الجدول رقم (3−1) مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي والنسب المئوية من إجمالي عدد الاستبيانات الموزعة.

الجدول (3−1)

مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

الفئة	الاستبيانات الموزعة		الاستبيانات المستردة		الاستبيانات الصالحة للتحليل	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
المديرون الماليون	90	%100	87	%96.6	83	%92.2

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

بداية يود الباحث تقديم نبذة عن البنوك مجتمع الدراسة، حيث ورد في (النشرة الشهرية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي، 2010)، أن القطاع المصرفي يعدّ أحد أعمدة الاقتصاد الكويتي متمثلاً بعدد من البنوك المحلية وعدد آخر من البنوك غير الكويتية جميعهم يخضعون لرقابة وإشراف بنك الكويت المركزي، وتدير البنوك الكويتية أصولاً تقدر بحوالي

40 مليار دينار كويتي، كما تستحوذ الكويت على 30% من العمليات المصرفية الإسلامية في العالم العربي، وفيما يلي نبذة عن تاريخ البنوك في الكويت:

يرجع تاريخ البنوك في الكويت إلى عام 1941 عندما أنشئ البنك الإمبراطوري الإيراني على يد مجموعة من المستثمرين البريطانيين. و قد كان هذا البنك امتداداً لفروع أخرى في العراق و إيران. و بعد سنتين تغير اسم البنك إلى البنك البريطاني في إيران و الشرق الأوسط. و في الخمسينيات من القرن العشرين و نتيجة لتوتر العلاقات بين بريطانيا و إيران تم تغيير اسم البنك إلى البنك البريطاني للشرق الأوسط، و في عام 1971 تم تأميم البنك وتحويله إلى بنك الكويت والشرق الأوسط بعد سن قانون يمنع مزاولة البنوك الأجنبية للأنشطة المصرفية في الكويت (النشرة الشهرية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي، 2010).

أما أول بنك كويتي فهو بنك الكويت الوطني الذي أسس عام 1952، وزاول البنك في بداياته أعمالا مصرفية بسيطة وبدائية تتلخص في الاعتمادات التجارية، وتبادل العملات، وحوالات مصرفية بسيطة، وإيداعات وسحوبات. و في عام 1960 أنشئ كل من بنك الخليج و البنك التجاري الكويتي للتوسع الشبكة المصرفية في الكويت مما ألزم الحكومة الكويتية بإنشاء جهة رقابة تشرف على عمل البنوك، فتم تشكيل مجلس النقد الكويتي، الذي شكل نواة تأسيس بنك الكويت المركزي عام 1968. و مع تطور اقتصاد الكويت زادت الحاجة لشبكة أوسع من المصارف، فتم تأسيس البنك الأهلي الكويتي عام 1967 و بنك الكويت والشرق الأوسط عام 1971 و بنك الكويت الدولي (البنك العقاري سابقاً) عام 1973 و بنك برقان عام 1975 و بيت التمويل الكويتي عام 1977 و بنك بوبيان عام 2004 (النشرة الشهرية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي، 2010).

الجدول رقم (3-2)

أسماء البنوك المدرجة في البورصة الكويتية

سنة التأسيس	اسم البنك	رأس المال
1952	بنك الكويت الوطني	435,349,762دك
1960	بنك الخليج	263,308,748دك
1960	البنك التجاري الكويتي	127,202,234دك
1967	البنك الأهلي الكويتي	151,323,947دك
1971	بنك الاهلي المتحد	118,323,101دك
1973	بنك الكويت الدولي	103,732,667دك
1975	بنك برقان	154,496,718دك
1977	بيت التمويل الكويتي	290,476,393دك
2004	بنك بوبيان	174,900,000دك

3-3 أدوات الدراسة وقياس المتغيرات

قام الباحث بجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة من خلال تصميم وتطوير استبانة غطت الفرضيات التي استندت عليها، وباستخدام عبارات تقييميه لتحديد أهمية إجابات العينة المبحوثة. وتم اعتماد مقياس ليكرت المكون من خمس درجات لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، والملحق رقم (1) يبين نموذج استبانة الدراسة كما تم توزيعه على المستجيبين.

كما قام الباحث بإخضاع استبانة الدراسة لعدة اختبارات هي:

1- اختبار الصدق الظاهري: للتعرف على الأسئلة المرتبطة ببعضها للتأكد من مدى اتساق إجابتها حتى تعكس أهداف الدراسة وتساؤلاتها، كما تم عرضها على ذوي الخبرة والاختصاص وهيئة محكمين من أساتذة المحاسبة للحكم على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وتم إجراء التعديلات المقترحة من المحكمين والأساتذة المختصين قبل توزيعها على عينة الدراسة، والملحق رقم (2) يبين اسماء محكمي الاستبانة.

2- اختبار ثبات الأداة: للتأكد من مدى صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة الحالية تم اختبار الاتساق الداخلي لمعرفة مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات باستخدام معامل كرونباخ ألفا، لقياس مدى ثبات أداة القياس. وقد بلغت درجة اعتمادية هذه الاستبانة وفقاً لمعيار كرونباخ ألفا (91.22 %) وهي نسبة عالية يمكن الاعتماد عليها. ويلاحظ من قيم كرونباخ ألفا كما هو موضح في الجدول (3-3) بأن معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة كانت جيدة وهي مناسبة لأغراض الدراسة.

جدول (3-3)

قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لكل متغير

تسلسل الفقرات	**اسم المتغير**	**معامل كرونباخ ألفا**
1-19	التوقيت الملائم (السرعة)	% 91.76
20-38	خاصية الدقة	% 94.83
39-50	مخاطر الائتمان	% 92.13
1-50	**المعدل العام لمعامل الثبات**	**%91.22**

وقد قام الباحث بتحديد درجة المقياس وفق المعادلة الآتية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل)/ عدد المستويات

(5−1)/3 = 4/3 = 1.33. وبذلك تكون المستويات كالتالي:

منخفض   من (1)− أقل من (2.33).

متوسط   من (2.34) – (3.66).

مرتفع   من (3.67) إلى (5).

3-4 أساليب جمع البيانات

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من مصادر المعلومات هما المصادر الأولية والمصادر الثانوية وكما يلي:

أولا: البيانات الأولية: وهي البيانات التي تم الحصول عليها من خلال إعداد استبانة خاصة لموضوع هذه الدراسة، بحيث تغطي التساؤلات والفرضيات التي استندت عليها الدراسة الحالية.

ثانيا: البيانات الثانوية: وهي تلك البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الرجوع إلى المكتبات المختلفة ومطالعة الدراسات السابقة، وذلك لوضع الإطار النظري لهذه الدراسة، وتشمل ما يلي:

(أ) كتب المحاسبة والبنوك والمواد العلمية والأبحاث المحاسبية والمالية، وخاصة تلك التي تبحث في موضوع نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وقياس منح الائتمان.

(ب) رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي تبحث في موضوع نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وقياس منح الائتمان.

(ج) الدوريات المتخصصة التي كتبت حول موضوع نظـم المعلومـات المحاسـبية الإلكترونية وقياس منح الائتمان.

(د) التقارير والنشرات الصادرة عن البنوك الكويتية محل الدراسـة، وكـذلك تلـك الصادرة عن سوق الكويت للأوراق المالية.

(هـ) المعلومات المتوافرة على الإنترنت.

(و) القوانين والقرارات ذات الصلة.

3-5 أساليب التحليل الإحصائي للبيانات

تم استخدام الرزمة الإحصائية (SPSS) بهدف تحليل البيانات التي تم تجميعها مـن خلال استبانة الدراسة ومنها:

1- الإحصاء الوصفي.

2- اختبار الثبات.

3- اختبار الانحدار البسيط والانحدار المتعدد.

4- اختبار (ت) .

الفصل الرابع

نتائج الدراسة الميدانية

4-1 خصائص عينة الدراسة

4-2 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

4-3 اختبار الفرضيات

الفصل الرابع

نتائج الدراسة الميدانية

مقدمـــة

بعد أن تمت عملية جمع المعلومات والبيانات اللازمة لهـــذه الدراســـة تـــم تحليليهـــا باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلـــوم الاجتماعيـــة (SPSS)، إذ قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- تمت دراسة أساليب الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics، لمتغيرات الدراســـة، حيث تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتوزيـــع التكـــراري والنـــسب المئوية، وذلك من أجل التعرف على تقييمات مديري إدارة المخاطر والائتمان في هذه البنوك لكل عبارة من العبارات الواردة في استبانة الدراسة.

2- تم اعتماد اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لاختبار الفرضيات، وذلك بحساب قيم T التي تقيس إمكانية وجود تأثير لكل متغير مستقل على المتغير التابع، وتشير قاعدة القرار للاختبار على رفض الفرضية العدمية Ho وقبول الفرضية البديلة Ha إذا كانت قيم (T) المحسوبة أكبر من قيمتهما الجدولية وذلك عند مستوى معنوية (.Sig) 5%، ومستوى ثقة 95 %، كما تم احتساب معامل التحديد المتعدد (R^2) Coefficient Of Multiple Determination الذي يمثل نسبة التباين في متغير الدراسة التابع، والذي يمكن تفسيره من قبل المتغيرات المستقلة ويقيس قوة العلاقة في نموذج الانحدار والملحق رقم (3) يبين نتائج التحليل الإحصائي كما تم الحصول عليها من الحاسوب.

4-1 خصائص عينة الدراسة

وقد تم اختيار مجموعة من المتغيرات الشخصية والوظيفية لمديري إدارة المخاطر والائتمان في البنوك الكويتية، من أجل بيان بعض الحقائق المتعلقة بهؤلاء المديرين، حيث قام الباحث باستخراج التكرارات والنسب المئوية للأسئلة الخاصة بهذه المتغيرات باستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي وفقا لما تم الحصول عليه من إجابات عينة الدراسة، وتبين النتائج في الجداول التالية خصائص أفراد عينة الدراسة، من حيث (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)، وتبين النتائج الواردة في الجداول التالية خصائص أفراد عينة الدراسة، وهي كما يلي:

العمر

الجدول (4-1)

توزيع عينة الدراسة من حسب العمر

الفئات والمسميات	**المديرين الماليين**	
	التكرار	**النسبة%**
30 سنة فأقل	18	%21.5
31- 35 سنة	17	%20.5
36-40 سنة	25	%30
41 – 45 سنة	12	%14.5
50 سنة فأكثر	11	%13.5
المجموع	**83**	**%100**

يظهر الجدول رقم (4-1) نتائج الدراسة المتعلقة بعمر أفراد عينة الدراسة، وقد أظهرت النتائج ان أعلى نسبة بلغت 30% للفئة العمرية ما بين 36-40 سنة ثم جاءت الفئة

العمرية 30 سنة فأقل وبنسبة بلغت 21.5 %، بعدها جاءت الفئة العمرية مـــا بـــين 31- 35 سنة وبنسبة بلغت 20.5%، ثم جاء بعدها الفئة العمرية ما بين 41 – 45 سنة وبنسبة بلغــت 14.5 %، وأخيرا الفئة العمرية 50 سنة فأكثر وبنسبة بلغت 13.5%.

المؤهل العلمي

الجدول (4-2)

توزيع عينة الدراسة من مدراء المخاطر والائتمان حسب المؤهل العلمي

الفئات والمسميات	**مدراء المخاطر والائتمان**	
	التكرار	**النسبة%**
دبلوم	8	%9
بكـــالوريوس	57	%69
ماجـــستير	14	%17
دكـــتوراه	4	%5
المجموع	**83**	**%100**

يظهر الجدول السابق رقم (4-2) نتائج الدراسة المتعلقة بالمؤهـــل العلمـــي، وقـــد أظهرت النتائج أن أعلى نسبة بلغت 69% لحملة درجة البكالوريوس ثم جاء حملـــة درجـــة الماجستير وبنسبة بلغت 17 %، ثم جاء بعدها حملة درجة الدبلوم وبنسبة بلغت 9%، وأخيرا جاء حملة الدكتوراه وبنسبة بلغت 5 % من إجمالي حجم العينة.

سنوات الخبرة

الجدول (4-3)

توزيع عينة الدراسة من مديري المخاطر والائتمان حسب سنوات الخبرة

الفئات والمسميات	**مدراء المخاطر والائتمان**	
	التكرار	**النسبة%**
5 سنوات فاقل	17	%20
6-10 سنوات	39	%47
11-15 سنة	14	%17
16-20 سنة	5	%6
21 سنة فأكثر	8	%10
المجموع	**83**	**%100**

يظهر الجدول رقم (4-3) نتائج الدراسة المتعلقة بسنوات الخبرة، وقد تم توزيع سنوات الخبرة إلى خمس فئات تبدأ بفئة 5 سنوات فأقل وتنتهي بفئة 21 سنة فأكثر. وقد أظهرت النتائج أن أعلى نسبة بلغت 47% للفئة التي تقع بين 6 سنوات – 10 سنوات، ثم جاءت الفئة 5 سنوات فأقل وبنسبة بلغت 20%، ثم الفئة 11 سنة – 15 سنة وبنسبة بلغت 17%، ثم فئة 21 سنة فأكثر وبنسبة بلغت 10% من إجمالي حجم العينة، وأخيرا الفئة 16-20 سنة وبنسبة 6%. وتدل هذه النتائج على أن أفراد عينة الدراسة يتمتعون بخبرة جيدة، مما ينعكس إيجابًا على نتائج الدراسة.

4-2 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

تم التعرف على إجابات عينة الدراسة على هذا المتغير وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتكون من خمس نقاط (موافق جدا 5، موافق 4، محايد 3، غير موافق 2، غير موافق جدا 1) والجداول (4-4)(4-5)(4-6) التالية تبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي تم التوصل إليها والأهمية النسبية لكل عبارة.

الجدول (4- 4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير التوقيت الملائم (السرعة)

	العبارة	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
1	يوفر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني معلومات حول تغيرات أسعار الفائدة عن القروض الممنوحة	3.7363	.80366	عالية	4
2	يرصد نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني المعلومات السابقة ويظهر أثرها بنفس اليوم على صافي أعباء القروض	3.5527	.84578	متوسطة	17
3	يقوم البنك عند تغيير شروط الضمان المتعلقة بالقروض وبمساعدة نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بإجراء التعديل الفوري على عبء القروض	3.7930	.78092	عالية	3
4	يقوم البنك وبمساعدة نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني ببيان اثر مدى قدرة المقترض على الوفاء بعبء القرض وفقا للشروط المتفق عليها	3.6367	.80757	متوسطة	12
5	يقدم نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني معلومات فورية عن تأخير سداد القروض	3.8565	.73467	عالية	1
6	يقدم نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني معلومات فورية عن تأخير سداد عبء القرض	3.6001	.81743	متوسطة	13
7	يقدم نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني معلومات فورية عن ارتفاع تكلفة القرض	3.6430	.84577	متوسطة	11

8	يقدم نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني معلومات فورية عن ارتفاع تكلفة عبء القرض	3.8103	.88592	عالية	2
9	يساعد نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في الحد من مخاطر الائتمان الناجمة عن التوسع بمنح الائتمان	3.8039	.83635	عالية	3
10	يقدم نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني معلومات فورية تتفق مع معايير بازل حول كيفية إدارة المخاطر	3.6642	.82367	متوسطة	9
11	يعتبر النظام المحاسبي الالكتروني المطبق مرن بحيث يعكس بصورة فورية أي تعديل على السياسات المحاسبية التي تتبعها الإدارة حول مخصص الديون المشكوك بتحصيلها	3.5629	.82574	متوسطة	15
12	يرصد نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في البنك أعمار القروض ضمن جداول الكترونية	3.6667	.81190	عالية	8
13	يعكس نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بصورة فورية سياسات الائتمان المعتمدة في البنك	3.7100	.80759	عالية	6
14	يعالج نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بصورة فورية القروض عند استحقاقها	3.5759	.80865	متوسطة	14
15	يعالج نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني أعباء القروض المستحقة	3.6726	.81976	عالية	7
16	يعالج نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني الديون المشكوك فيها بحسب سياسة الإدارة حول المخصص	3.5600	.86371	متوسطة	16
17	يرصد نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني أي تعديل يطرأ على القروض المستحقة	3.6447	.80460	متوسطة	10
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	**3.688281**	**0.816931**	**عالية**	

يتضح من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (4- 4) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية قد تراوحت ما بين (3.8565- 3.5527) وأن العبارة رقم (5) التي تنص على أن " يقدم نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني معلومات

فورية عن تأخير سداد القروض " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.8565)، وبانحراف معياري بلغ (73467.) وقد كانت أهميتها النسبية عالية، في حين أن العبارة رقم (2) التي تنص على أن " نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني يرصد المعلومات السابقة ويظهر أثرها بنفس اليوم على صافي أعباء القروض " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.5527) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (84578.) وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

يلاحظ من خلال دراسة هذا المتغير أن إجابات مديري إدارة المخاطر والائتمان تؤكد أن نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني يساعد إدارة البنك بتقديم معلومات فورية عن العملاء الذين يتأخرون بسداد القروض، وعن ارتفاع تكلفة عبء هذه القروض ويساعد في الحد من مخاطر الائتمان التي قد تنجم عن التوسع في منح الائتمان، فضلا عن هذا النظام يقوم بالمساعدة بإجراء التعديل الفوري على عبء القروض.

الجدول (4- 5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير خاصية الدقة

	العبارة	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
18	يلتزم البنك بقاعدة كفاية رأس المال التي أقرتها لجنة بازل	3.6616	.71666	عالية	13
19	يحدد المصرف المسؤوليات والصلاحيات للموظفين المسؤولين عن القروض	3.5622	.82064	متوسطة	19
20	يتضمن نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني صلاحيات الدخول والتسجيل للموظفين المسؤولين عن القروض	3.8933	.79522	عالية	1
21	يتمتع نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بالمرونة في المعالجة مما يسمح بمعالجة كافة البيانات المتغيرة عن القرض	3.7178	.70711	عالية	8
22	يتمتع نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بالمرونة في المعالجة مما يسمح بمعالجة كافة البيانات المتغيرة عن عبء القرض	3.5798	.83064	متوسطة	17
23	تتم معالجة البيانات من خلال نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بما يتفق مع اتفاقية بازل 2	3.7681	.79464	عالية	6
24	تتم معالجة البيانات من خلال نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بما يتفق مع السياسات المحاسبية المعتمدة في البنك والمتوافقة مع المعايير الدولية للتقارير المالية	3.5600	.81465	متوسطة	18
25	يساعد نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في الحد من مخاطر الائتمان التي قد تنجم عن التوسع في منح الائتمان	3.7444	.63984	عالية	7
26	يقوم نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بإعطاء معلومات فورية عن نسبة رأسمال البنك إلى مجموع أصوله الخطرة	3.7061	.71009	عالية	10

27	يقدم نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بإعطاء معلومات فورية عن درجة المخاطرة عندما تقل أو تزيد نسبة رأسمال البنك إلى مجموعة أصوله الخطرة 8%	3.7856	.82072	عالية	5
28	يتضمن نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية إجراءات رقابية تساعد إدارة المخاطر في تحقيق أهدافها بحيث تتماشى هذه الإجراءات مع المعايير الرقابية العالمية	3.6821	.75978	عالية	12
29	يتم تصميم نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في البنك بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية	3.5929	.80023	متوسطة	16
30	ينتج نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في البنك معلومات تتسم بالشفافية	3.8153	.82072	عالية	3
31	تصميم الضوابط الرقابية لنظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بما يتوافق مع الرقابة العامة والرقابة التنظيمية	3.7957	.77974	عالية	4
32	يتم تطبيق الرقابة على المدخلات لنظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في البنك	3.8227	.74974	عالية	2
33	يتم تطبيق الرقابة على عمليات التشغيل لنظام المحاسبي الالكتروني في البنك	3.6543	.83984	متوسطة	14
34	يتم تطبيق الرقابة على المخرجات لنظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في البنك	3.6863	.78277	عالية	11
35	يتم تطبيق أنواع أخرى للرقابة على نظم المعلومات المحاسبي الالكتروني في البنك مثل رقابة الوصول ورقابة التوثيق	3.6323	.69430	متوسطة	15
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	**3.7275**	**0.75216**	**عالية**	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (4- 5) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية قد تراوحت ما بين (3.8933- 3.5622) وأن العبارة رقم (20) التي تنص على أن " نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني يتضمن صلاحيات الدخول والتسجيل للموظفين المسؤولين عن القروض وبمتوسط حسابي بلغ (3.8933)، وبانحراف

معياري بلغ (7952.) وقد كانت أهميتها النسبية عالية، في حين أن العبارة رقم (19) التي تنص على أن المصرف يحدد المسؤوليات والصلاحيات للموظفين المسؤولين عن القروض " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.562) وكانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (8206.) وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن الإجابات متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

يلاحظ من خلال دراسة هذا المتغير أن إجابات مديري إدارة المخاطر والائتمان تؤكد أن نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني يتضمن صلاحيات الدخول والتسجيل للموظفين المسؤولين عن القروض، وأنه يتم تطبيق الرقابة على المدخلات لنظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في البنك، فضلا عن هذا النظام ينتج معلومات تتسم بالشفافية، وان الضوابط الرقابية مصممة بما يتوافق مع الرقابة العامة والرقابة التنظيمية.

الجدول (4- 6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية

للمتغير التابع: مخاطر الائتمان

		الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
36	توزيع محفظة القروض في البنك على قطاعات النشاط الاقتصادي	3.6548	.85319	متوسطة	6
37	توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان المتفق عليها مع العميل في البنك ويرصد نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني أية تعديلات عليها	3.7228	.75910	عالية	3
38	توزيع المحفظة إلى تسهيلات بدون ضمان عيني وذلك بالاتفاق مع العميل في البنك ويرصد نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني أية تعديلات عليها.	3.6413	.83401	متوسطة	7
39	يرصد نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في البنك أية تغيرات في نسبة القروض غير المضمونة إلى إجمالي المحفظة	3.5406	.78132	متوسطة	12
40	يرصد نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في البنك أية تغيرات في نسبة المخصصات إلى إجمالي التسهيلات غير المنتظمة المتمثلة في القروض والتسهيلات المستحقة	3.6357	.88406	متوسطة	8
41	يزود نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني إدارة الائتمان وإدارة المخاطر في البنك ببيانات إجمالية عن التركزات التي تزيد عن 10 % من القاعدة الرأسمالية للبنك	3.6309	.81622	متوسطة	9

42	يرصد نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في البنك أية تعديلات على المقام والبسط بنسبة العائد المتوقع على إجمالي القروض ويزودها لإدارة الائتمان وإدارة المخاطر في البنك.	3.8011	.75310	عالية	1
43	يرصد نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في البنك أية تعديلات على عناصر قياس إجمالي صافي العائد على إجمالي القروض	3.6766	.76912	عالية	5
44	يرصد نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في البنك أية تعديلات على المقام والبسط لنسبة المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الودائع ويزودها لإدارة الائتمان وإدارة المخاطر في البنك.	3.605	.82431	متوسطة	11
45	يرصد نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في البنك أية تعديلات على المقام والبسط لنسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي المحفظة الائتمانية ويزودها لإدارة الائتمان وإدارة المخاطر في البنك.	3.7022	.83134	عالية	4
46	يرصد نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في البنك أية تعديلات على المقام والبسط لنسبة التسهيلات غير المنتظمة / إجمالي المحفظة الائتمانية ويزودها لإدارة الائتمان وإدارة المخاطر في البنك.	3.6175	.84466	متوسطة	10
47	يزود نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني إدارة الائتمان وإدارة المخاطر في البنك ببيانات عن مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة لتحديد مقدار المخصصات	3.7442	.81622	عالية	2
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	**3.6444**	**0.8176**	**عالية**	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (4- 6) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية قد تراوحت ما بين (3.8011- 3.5406) وأن العبارة رقم (42) التي تنص على أن " يرصد نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في البنك أية تعديلات على المقام والبسط بنسبة العائد المتوقع على إجمالي القروض ويزودها لإدارة الائتمان وإدارة المخاطر في البنك" هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.8011)، وبانحراف معياري بلغ (75310.) وقد كانت أهميتها النسبية عالية في حين أن العبارة رقم (39) التي تنص على أن " نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في البنك يرصد أية تغيرات في نسبة القروض غير المضمونة إلى إجمالي المحفظة " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي (3.5406) وكانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (78132.)، وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

يلاحظ من خلال دراسة فقرات المتغير التابع أن إجابات أن إجابات مديري إدارة المخاطر والائتمان تؤكد أن نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في البنك يرصد أية تعديلات على المقام والبسط بنسبة العائد المتوقع على إجمالي القروض ويزودها لإدارة الائتمان وإدارة المخاطر في البنك، وأن هذا النظام يزود إدارة الائتمان وإدارة المخاطر في البنك ببيانات عن مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة لتحديد مقدار المخصصات، فضلا عن امكانية توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان المتفق عليها مع العميل في البنك.

4-3 اختبار الفرضيات

اختبار الفرضية الرئيسية: وتنص هذه الفرضية على أنه " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (خاصية التوقيت الملائم، وخاصية الدقة) في تحسين قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية ".

ولاختبار هذه الفرضية فقد قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لمعرفة أثر خصائص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (خاصية التوقيت الملائم، وخاصية الدقة) في قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية ".

ويتضح في البيانات الواردة في الجدول (4-7) وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لخصائص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (خاصية التوقيت الملائم، وخاصية الدقة) في قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية "، إذ بلغ معامل الارتباط (R) (447.) عند مستوى (0.05). أما معامل التحديد (R^2) يفسر ما نسبته (20.) من التباين في المتغير التابع. أي أن ما قيمة (20.) من التغيرات في قياس مخاطر الائتمان ناتج عن التغير في خصائص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية مجتمعة (خاصية التوقيت الملائم، وخاصية الدقة)، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والبالغة (2.29) وهي دالة عند مستوى (0.05) وعليه ترفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه "***يوجد أثر لخصائص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (خاصية التوقيت الملائم، وخاصية الدقة) في قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية.***

الجدول (4- 7)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لخصائص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (خاصية التوقيت الملائم، وخاصية الدقة) في قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية		Sig* مستوى الدلالة	β معامل الانحدار		Sig* مستوى الدلالة
مخاطر الائتمان	.447	. 20	2.29	بين المجاميع	1	0.000	التوقيت الملائم	0.039	.000
				البواقي	82				
				المجموع	83		الدقة	0.051	.000

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

وباستخدام تحليل التباين (Anova) لمعرفة أثر خصائص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (خاصية التوقيت الملائم، وخاصية الدقة) في قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية "، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4-8) هذه النتائج.

الجدول (4-8)

نتائج تحليل التباين (Anova) لأثر خصائص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (خاصية التوقيت الملائم، وخاصية الدقة) في قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمةF الجدولية	مستوى المعنوية Sig	النتيجة
خصائص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	بين المجموعات	.104	1	2.999	2.290	.000	رفض الفرضية العدمية
	داخل المجموعات	5.062	82				
	التباين الكلي	5.166	83				

يتبين من البيانات الواردة بالجدول (4- 8) أن قيمة F المحسوبة هي (2.999) وقيمتها الجدولية (2.29) وبالمقارنة بينهما يتضح أن قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ووفقا لقاعدة القرار التي تنص على أنه إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية فإن هذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد أثر لخصائص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (خاصية التوقيت الملائم، وخاصية الدقة) في قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية "، وهذا ما تؤكده مستوى المعنوية (000.) وهي أقل من 5%.

وللتحقق من أثر خصائص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية كل على حدة فقد تم تقسيم الفرضية الرئيسية إلى فرضيتين فرعيتين، وتم استخدام تحليل الانحدار البسيط Simple Regression لاختبار كل فرضية فرعية على حدة وكالاتي:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

وتنص هذه الفرضية على: لا تؤثر خاصية التوقيت الملائم تأثيراً ذا دلاله إحصائية على قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية.

ويتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (4-9) الآتي أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لخاصية التوقيت الملائم تأثيراً ذا دلالة إحصائية على قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية، فقد بلغ معامل الارتباط R (529.) عند مستوى دلالة (0.05)، أما معامل التحديد R^2 يفسر ما نسبته (20.) من التباين في المتغير التابع. أي أن ما قيمة (20.) من

التغيرات في مستوى قياس مخاطر الائتمان ناتج عن التغير في مستوى التوقيت الملائم، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.039) أي أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى التوقيت الملائم يؤدي إلى زيادة مستوى مخاطر الائتمان بقيمة (0.039). ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت (3.226) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.05). وهذا يعني رفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " ***يوجد أثر لخاصية التوقيت الملائم على قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية".***

الجدول (4-9)

نتائج تحليل الانحدار البسيط " لخاصية التوقيت الملائم " ومخاطر الائتمان

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	T المحسوبة	DF درجات الحرية		Sig* مستوى الدلالة	β معامل الانحدار	T الجدولية	Sig* مستوى الدلالة
قياس مخاطر الائتمان	.529	. 20	3.226	بين المجاميع	1	0.000	0.039	1.667	.000
				البواقي	82				
				المجموع	83				

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

وتنص هذه الفرضية على انه: لا تؤثر خاصية الدقة في المعلومة تأثيراً ذو دلاله إحصائية على قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية.

ويتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (4-10) أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لخاصية الدقة في المعلومة على قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية، فقد بلغ معامل

الارتباط R (548.) عند مستوى دلالة (0.05)، أما معامل التحديد R^2 يفسر ما نسبته (20.) من التباين في المتغير التابع. أي أن ما قيمة (20.) من التغيرات في مستوى مخاطر الائتمان ناتج عن التغير في مستوى الدقة، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (200.) أي أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الدقة يؤدي إلى زيادة مستوى مخاطر الائتمان بقيمة (200.). ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة التي بلغت (4.652) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.05). وهذا يعني رفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " ***يوجد لخاصية الدقة في المعلومة أثر على قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية*** ".

الجدول (4-10)

نتائج تحليل الانحدار البسيط " لخاصية الدقة " ومخاطر الائتمان

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	T المحسوبة	DF درجات الحرية		Sig* مستوى الدلالة	β معامل الانحدار	T الجدولية	Sig* مستوى الدلالة
قياس مخاطر الائتمان	.548	. 20	4.652	بين المجاميع	1	0.000	.200	1.667	.000
				البواقي	82				
				المجموع	83				

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 النتائج

5-2 التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لإجابات عينة الدراسة، فإن هذا الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصل إليها الباحث، كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة التي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدم الباحث عددا من التوصيات.

5-1 النتائج

يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة بالاتي:

1- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لخصائص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (خاصية التوقيت الملائم، وخاصية الدقة) في قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة حمادة، (2010) التي توصلت إلى أنه يوجد أثر كبير لضوابط الرقابة على توثيق وتطوير النظام في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، كذلك توصلت إلى أنه يوجد أثر كبير لضوابط الرقابة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

2- أشارت نتائج الدراسة أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لخاصية التوقيت الملائم على قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية، إذ تبين أن نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني يساعد ادارة البنك بتقديم معلومات فورية عن العملاء الذين يتأخرون بسداد القروض، وعن ارتفاع

تكلفة عبء هذه القروض ويساعد في الحد من مخاطر الائتمان التي قد تنجم عن التوسع في منح الائتمان، فضلا عن هذا النظام يقوم بالمساعدة بإجراء التعديل الفوري على عبء القروض. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Rahahleh & Siam, 2007) التي بينت أن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الأردنية تتمتع بدرجة عالية من الجودة والسرعة، وبدرجة متوسطة من المرونة والبساطة.

3- أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لخاصية الدقة في المعلومة على قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية، حيث تبين أن نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني يتضمن صلاحيات الدخول والتسجيل للموظفين المسؤولين عن القروض، وأنه يتم تطبيق الرقابة على المدخلات لنظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في البنك، فضلا عن هذا النظام ينتج معلومات تتسم بالشفافية، وأن الضوابط الرقابية مصممة بما يتوافق مع الرقابة العامة والرقابة التنظيمية. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة قشي، (2003)، التي بينت أن توفير كل من الأمان والموثوقية والتوكيدية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إنشاء وتطوير نظام ربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها إلكتروني على شبكة الانترنيت، وتوفير سياسات وإجراءات عملية تسهم في تحقيق الأمان والموثوقية والتوكيدية لمخرجات النظام المحاسبي المتعامل بالتجارة الإلكترونية. كذلك تتفق مع نتيجة دراسة قطناني (2007) حول توافر خصائص البيئة التقنية والتكنولوجية لنظم المعلومات (الخصائص الإدارية، الملاءمة، الأمن والسلامة) في المصارف الأردنية.

4- أشارت نتائج الدراسة إلى أن نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في البنك يرصد أية تعديلات على المقام والبسط بنسبة العائد المتوقع على إجمالي القروض ويزودها لإدارة الائتمان وإدارة المخاطر في البنك، كما تبين أن نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني يزود إدارة الائتمان وإدارة المخاطر في البنك ببيانات عن مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة لتحديد مقدار المخصصات، كذلك يزودها ببيانات عن مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة لتحديد مقدار المخصصات، فضلا عن إمكانية توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان المتفق عليها مع العميل في البنك. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Burton, Richard N, 2000) التي أكدت على دور نظم وتكنولوجيا المعلومات المحاسبية في حماية الممتلكات من خلال توفير إجراءات وضوابط الأمن والحماية المناسبة.

2-5 التوصيات

أخيرا قدم الباحث التوصيات التالية:

أولا: التأكيد على البنوك الكويتية بأهمية التوقيت الملائم (السرعة) كخاصية مهمة من خصائص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية لكونها تؤثر في تحسين قياس مخاطر الائتمان، وذلك من خلال اتباع الآليات التالية:

أ- التأكد من ضمان القروض الممنوحة من المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنك وذلك من خلال نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.

ب- التركيز على أهمية نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني لكونه يعالج بصورة فورية القروض عند استحقاقها.

ج- قيام البنك بالتأكد من مدى قدرة المقترض على الوفاء بعبء القرض وفقا للشروط المتفق عليها، وذلك باستخدام نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.

د- استغلال نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في الحصول على معلومات حول تأخير سداد عبء القرض.

هـ- الاستفادة من نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني لكونه يقدم معلومات فورية تتفق مع معايير بازل حول كيفية إدارة المخاطر وعن ارتفاع تكلفة القرض.

و- الانتباه إلى مزايا نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في معالجة الديون المشكوك فيها بحسب سياسة الإدارة حول المخصص.

ثانيا: استمرار البنوك الكويتية في الالتزام بخاصية الدقة كونها تعمل على تحسين مستوى قياس مخاطر الائتمان، وخاصة المتعلقة بما يلي:

أ- الالتزام بقاعدة كفاية رأس المال التي أقرتها لجنة بازل.

ب- تحديد المسؤوليات والصلاحيات للموظفين المسؤولين عن القروض.

ج- الالتزام بمعالجة البيانات من خلال نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بما يتفق مع اتفاقية بازل 2.

د- التركيز على معالجة البيانات من خلال نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بما يتفق مع السياسات المحاسبية المعتمدة في البنك والمتوافقة مع المعايير الدولية للتقارير المالية.

هـ- عدم التوسع في منح الائتمان للحد من مخاطره من خلال نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.

و- تشديد الإجراءات الرقابية المتوافقة مع المعايير الرقابية العالمية وبشكل تساعد إدارة المخاطر في تحقيق أهدافها.

ز- تطبيق الرقابة على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في البنك.

ثالثا: إجراء عملية تقييم مخاطر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني من فترة لأخرى والاهتمام بتأثير تلك المخاطر على عملية الائتمان في تلك البنوك وضرورة توقعها قبل حدوثها وإيجاد الحلول المناسبة لها في حال وقوعها.

رابعا: الاستمرار بإجراء مزيد من البحوث المستقبلية في مجال الدراسة الحالية، لكونها يمكن أن تسهم في إثراء هذا الموضوع، ولذا يقترح الباحث التوجهات الآتية لأبحاث مستقبلية:

أ- أثر إجراءات البنوك المركزية الوقائية في التخفيف من مخاطر منح الائتمان.

ب- تصميم أخلاقيات تكنولوجيا المعلومات وأثرها في تحسين طرق منح الائتمان.

ج- التركيز على إجراء أبحاث ودراسات حول أمن المعلومات المحاسبية التي تعمل في البيئة التكنولوجية.

د- العوامل المؤثرة على منح الائتمان من حيث العوامل المالية والاقتصادية والأثر السلوكي المباشر على ذلك.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- إرشيد، عبد المعطي، وجودة، محفوظ، (2009)، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

- اسكندر، مصيص، (2009)، التقارير المالية والقرارات الاستثمارية، **مجلة المحاسب القانوني العربي**، العدد الثاني والخمسون، ص ص 12-28.

- بدوي، محمد، (2000)، **المحاسبة عن تأثيرات البيئة والمسؤولية الاجتماعية للمشروع**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية: مصر.

- بكري، سونيا محمد، (2008)، **نظم المعلومات الإدارية: المفاهيم الأساسية**، الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر.

- بيلاوي، حازم، (2009). كيف سيغير عالم المعلومات الجديد حياتنا، **مجلة وجهات النظر**، العدد الثاني، السنة الأولى، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، ص24-39.

- جمعة، أحمد، العربيد، وعصام، (2008)، **نظم المعلومات المحاسبية**: مدخل تطبيقي معاصر، جامعة الزيتونة، عمان: الأردن.

- حسن، حسين عجلان، (2005). **استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

– حسني، صادق محمد حسين، (2005)، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، **مؤتة للبحوث والتطوير**، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة مؤتة، المجلد العاشر، العدد السادس. الأردن، ص88–101.

– حسنية، سليم، (2008). **مفاهيم معاصرة لتحديث الاقتصاد الوطني**، منشورات وزارة الثقافة، دمشق.

– حسين، بلعجوز، (2005)، " **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها** " مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة–مخاطر–تقنيات، جامعة جيجل–الجزائر، يومي 6–7 يناير 2005.

– حماد، طارق عبد العال، (2008)، **إدارة المخاطر: (أفراد– إدارات– شركات– بنوك)**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

– حمادة، رشا، (2010). أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية). **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 26، العدد الأول، ص ص 305 –334.

– حمود مازن (2007)، **أزمة الرهن العقاري عالية المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية (أخطاء – تداعيات – دروس)**، النشرة المصرفية العربية، الفصل الثالث، اتحاد المصارف العربية.

– خطيب، سمير، (2007)، **قياس وإدارة المخاطر في البنوك**، منشأة المعارف، مصر.

- خفرة. نايف محمد (2005)، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية القرارات الإدارية في الوزارات في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية: عمان، الأردن.

- دغيم، عبدالعزيز، الأمين، ماهر، انجرو، إيمان، (2006) "**التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري**"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3).

- دهراوي، كمال الدين، ومحمد، سمير كامل، (2010)، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية: مصر.

- دهراوي، كمال الدين مصطفى، (2007). **نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**"، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

- دون هندريكسون، (2009)، **نظرية المحاسبة**، ترجمة كمال أبو زيد، جامعة الإسكندرية، مصر.

- دهمش، نعيم، (2005)، **القوائم المالية والمبادئ المحاسبية**، معهد الدراسات المصرفية، عمان: الأردن.

- راوي، حكمت أحمد، (2008)، **نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة: نظري مع حالات تطبيقية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة: مصر.

- رحمة ، سيرين سميح (2007)، **اتفاقية بازل (المضمون – الأهمية – الأبعاد – التأثيرات – التحديات)**– رسالة ماجستير غير منشورة – الجامعة الإسلامية – غزة.

- زبيدي، حمزة محمود، (2008)، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

- سالمي، علاء، والدباغ، رياض، (2010)، **تقنيات المعلومات الإدارية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

- سلطان، إبراهيم، (2010)، **نظم المعلومات الإدارية: مدخل النظم**، الدار الجامعية للنظم، الإسكندرية.

- سيسي، صلاح الدين حسن، (2008)، **التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد**، دار الوسام للطباعة.

- شواربي، عبد الحميد وعبد الحليم، احمد، (2008)، **إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية**، منشاة المعارف، الإسكندرية.

- شريف، عليان، (2010)، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

- شيرازي، عباس مهدي، (2010) **نظرية المحاسبة**، دار ذات السلاسل: الكويت.

- عاني، مزهر شعبان، وشوقي، ناجي جواد، (2008). **العملية الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، إثراء للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان: الأردن.

- عبد الحميد، عبد الطيف، (2010)، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

- عبد الهادي، محمد فتحي، وبوعزة، عبد المجيد صالح، (2005)، المعلومات ودورها في اتخاذ القرارات وإدارة الأزمات، **المجلة العربية للمعلومات**، المجلد 16، العدد 2، ص6-11

- عبيد، جمال أحمد حسين (2003)، **القروض المتعثرة لدى البنوك التجاريـــة الأردنيـــة: الأسباب والآثار والحلول الممكنة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمـــان العربيـــة، عمان.

- عجمي، منصور، (2011)، **قياس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية فـــي شـــركات الـــنفط الكويتية (دراسة مقارنة)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمـــان العربيـــة، عمـــان، الاردن.

- علي، عبد الستار، (2008)، **المدخل إلى إدارة المعرفة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

- عيسى، عادل موسى محمد، (2000). **دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية في وزارة التربية والتعليم**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

- فداغ، فداغ، (2006)، **المحاسبة المتوسطة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

- فرنون كام، (2010)، **نظرية محاسبية**، ترجمة رياض العبـــدالله، جامعـــة المستنـــصرية، العراق.

- قاسم، عبد الرزاق محمد، (2008) **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

– قشي، ظاهر، والعبادي، هيثم، (2009)، **أثر العولمة على نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الخدمات المالية في الأردن**، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 72 ، مجلة اربد للبحوث العلمية/ جامعة اربد.

– عبد الله، تامر فايق يعقوب، (2011)، **تقييم مخاطر التسهيلات الائتمانية وآثارها على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة في التمويل كلية الأعمال، قسم التمويل، جامعة عمان العربية، عمان.

– قطناني، خالد محمود، (2007). أثر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية "دراسة تحليلية في المصارف الأردنية، **مجلة المنارة**، المجلد 13، العدد 2 ص9 – ص38. جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

– قشي، ظاهر شاهر يوسف، (2003) **مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية.** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا: عمان، الأردن.

– قضاة، غسان مصطفى أحمد، (2010). **اثر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية: دراسة ميدانية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا: عمان، الأردن.

– كراسنة، ابراهيم (2006)، "**أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي**" ، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي.

– كلبونة، احمد يوسف، زريقات، قاسم محمد، عمر محمد زريقات، رأفت، سلامة سلامة، (2011)، "اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الأداء المالي – دراسة ميدانية

على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية" ، **مجلة الجامعة الإسلامية**، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، ص 1447 – ص1465 .

– المجمع العربي للمحاسبين القانونين، (2010)، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

– مسلم، عبد الهادي، (2006)، **نظم المعلومات الإدارية**، الطبعة الثانية، مركز التنمية الإدارية للنشر، الإسكندرية.

– المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية، (2009)، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة الدولية، من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

– مفتاح، صالح، معارفي فريدة، (2007)، "**المخاطر الائتمانية تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها**"، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة –كلية العلوم الاقتصادية والإدارية–جامعة الزيتونة – الأردن – 16–18 نيسان – 2007.

– ميده إبراهيم (2009) : **العوامل المؤثرة في النظام المعلومات المحاسبي ودورة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية في الشركات الصناعية الأردنية (دراسة ميدانية)** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 25 ، العدد الأول ، ص 525 – ص552.

– مطر، محمد (2009)، **إدارة الاستثمار: الإطار النظري والتطبيقات العملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- المطيري، منصور، (2011)، **مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان الشرق الاوسط: عمان، الأردن.

- مناعي، جاسم محمد، (2009)، **الأزمة المالية العالمية**. صندوق النقد العربي.

- نجار، فريد راغب، (2010)، **إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.

- النشرة الشهرية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي، 2010.

- نقيب، كمال، (2009)، **تطور الفكر المحاسبي**، مطبعة الزرقاء، الزرقاء: الأردن.

- هندي، منير إبراهيم، (2006)، **إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات**، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية.

المراجع باللغة الانجليزية

- Bodie. Zvi, Kane. Alex, & Marcus J. Alan. (2005), **"Investments",** 6th Ed., McGraw-Hill.

- Burtuon, Richard N (2007), **Discussion of Information Technology, Related Activities of Internal Auditors**. Journal of Information Systems, Supplement, p57. 4p.

- Buford. Sandra Casey (2006). Linking Human Resources to Organizational Performance and Employee Relations in Human Services Organizations: Ten HR Essentials for Managers. **International Journal of Public Administration**. Vol. 29, No.517, pp: 517-523.

- Catherine Soke, Fun Ho, Nurul Izza Yusoff (2009), A preliminary study on credit risk management strategies of selected financial institutions in Malaysia**, journal pengurusan**, 40450. Shah Alam.
- Daft. Richard L. (2008). **New Era of Management**. 2nd ed. Australia: Thomson South- Western.
- Daft, L. Richard, (2010). **Organization Theory and Design**, South-Western, Collage Pub. Cincimanti, Ohio. U. S. A.
- Dalci, I & Tanıs, V (2009). Benefits of Computerized Accounting Information Systems on the JIT Production Systems, **Review of Social, Economic & Business Studies**, Vol.2, 45-64.
- Dorfman, Mark S. (1998), **"Introduction to Risk Management & Insurance",**6th Ed., Prentice Hall.
- E. Adam, Jr., & R.J. Ebett, (2008) **Production and Operation Management,** New Jersey: Prentice-Hill Inc.
- Edwards, Donald ;Kusel,Jim Oxner, Tom. Internal Auditing in the Banking Industry Bank Accounting & Finance, **(Euromoney Publications PLC),** Fall 2010. vol (15) Issue (1). PP4-63.
- Fernandez, I. B., Gonzales, A,& Sabherwal, R. (2009). " **Know League Management; Challenges, Solution, and Techniques**" Ied, Pearson Prentice Hall, New Jersey.
- Kieso, Donald E., and Jerry J. Wwygandt (2010) "**International Accounting**", 8th Ed., John Wiley & Sons Inc, New York, USA.
- Koch, T.W & Scott, M.S. (2005), **"Bank Management, Analyzing Bank Performance"**, 5th Ed., Mc Graw-Hill, New York.
- Matta, F.J. and Fuerst, W.L. and Barney, J.B., (2005)." **Information Technology and Sustained competitive Advantage**", A Resource-Based Analysis, MIS Quarterly, 19 (4). P: 934.

- Nicolaou A.I. and Bhattacharaya.S. (2006)، **"Enterprise System and reshaping of Accounting System"**، International Journal of Accounting Information System, 7, 18-35.

- Rahahleh,Y, Muhammad and Walid Zakaria Siam,(2007) "Evaluation of Computerized Accounting Information Systems Effectiveness in the Jordanian Commercial Banks", **Al-Manarah**, Vol. 13, No. 2, 2007.

- Risk Management Group, **" The Quantitative Impact Study for Operational Risk: Overview of Individual Loss Data and Lessons Learned "** Report to Basel Committee on Banking Supervision, Bank for International Settlements, Switzerland, Basel (January).

- Romeny & Steinbert, (2008), **" Accounting Information System",** Prentice Hall Business Publishing.

- Salehi, M. & Abdipour, A. (2011). A Study Of The Barriers Of Implementation Of Accounting Information System: Case Of Listed Companies In Tehran Stock Exchange, **Journal Of Economics And Behavioral Studies,** 2 (2): 76-85.

- Santomero & Babbel. (2004), **"Financial Markets, Instruments & Institutions",** 3rd Ed., Mc Graw-Hill, New York.

- Saunders, Anthony and Cornett, Marcia Milion. (2002),**"Financial Institutions Management :A Risk Management Approach"** 4th Ed., McGraw-Hill.

- Sayana, S. Anantha, and Others, (2008). " Using CAATs to Support IS Audit ", **Information Systems Control Journal**, Vol. 1, P:1–5.

- Whittington, Ray, (2008), New Audit Documentation Requirement; SAS 96 Raise the Bar for Audit Documentation, Adding Specific Requirement in Several Areas, **Journal of Accountancy** . Vol .(65), pp. 72- 92.

- Whittington, Ray, (2008), **"New Audit Documentation Requirement; SAS 96 Raise the Bar for Audit Documentation, Adding Specific Requirement in Several Areas**", Journal of Accountancy.

- Williams. and Sawyer. Stacey C. (2008)**, Using Information Technology: A Practical Introduction to Computers & Communications** : Complete Version by Brian K. Paperback, Subsequent Edition.

الملحق رقم (1)

نموذج استبانة الدراسة

جامعة الشرق الأوسط

كلية الأعمال / قسم المحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي المستجيبة:

أخي المستجيب:

تحية احترام وتقدير،،،

استبانة حول موضوع:

دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية (دراسة ميدانية)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية، يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة المرفقة علما بأنه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة ولإغراض البحث العلمي فقط.

وشكرا لتعاونكم

الباحث

علي مانع صنيهيت شرار المطيري

القسم الأول: البيانات الشخصية

الخاصية	توزيع الخاصية
1- العمر	30 سنة فأقل ☐ 31- 35 سنة ☐ 36-40 سنة ☐ 41 - 45 سنة ☐ 50 سنة فأكثر ☐
2- المؤهل العلمي	دبلوم ☐ بكـــالوريوس ☐ ماجـــستير ☐ دكـــتوراه ☐
3- سنوات الخبرة	5 سنوات فاقل ☐ 6-10 سنوات ☐ 11-15 سنة ☐ 16-20 سنة ☐ 21 سنة فأكثر ☐

القسم الثاني: متغيرات الدراسة

تمثل العبارات الواردة في هذه الاستبانة المتغيرات التي بنيت عليها هذه الدراسة، لذلك يرجى قراءتها وبيان موافقتكم على كل منها باختيار المقياس المناسب، وذلك بوضع إشارة (x) على الإجابة المحاذية لكل عبارة بحسب رأيكم.

أولا: المتغير المستقل: التوقيت الملائم (السرعة) والدقة

* **التوقيت الملائم (السرعة) لنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تقديم معلومات حول المتغيرات التابعة للدراسة.**

الرقم	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
1	يوفر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني معلومات حول تغيرات أسعار الفائدة عن القروض الممنوحة					
2	يرصد نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني المعلومات السابقة ويظهر أثرها بنفس اليوم على صافي أعباء القروض					
3	يقوم البنك عند تغيير شروط الضمان المتعلقة بالقروض وبمساعدة نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بإجراء التعديل الفوري على عبء القروض					
4	يقوم البنك وبمساعدة نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني ببيان اثر مدى قدرة المقترض على الوفاء بعبء القرض وفقا للشروط المتفق عليها					
5	يقدم نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني معلومات فورية عن تأخير سداد القروض					
6	يقدم نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني معلومات فورية عن تأخير سداد عبء القرض					
7	يقدم نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني معلومات فورية عن ارتفاع تكلفة القرض					

8	يقدم نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني معلومات فورية عن ارتفاع تكلفة عبء القرض					
9	يساعد نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في الحد من مخاطر الائتمان التي قد تنجم عن التوسع في منح الائتمان					
10	***يقدم نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في البنك معلومات فورية تتفق مع معايير بازل حول كيفية إدارة المخاطر***					
11	يعتبر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني المطبق في البنك مرن بحيث يعكس بصورة فورية أي تعديل على السياسات المحاسبية التي تتبعها الإدارة حول مخصص الديون المشكوك بتحصيلها					
12	يرصد نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في البنك أعمار القروض ضمن جداول الكترونية					
13	يعكس نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بصورة فورية سياسات الائتمان المعتمدة في البنك					
14	يعالج نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بصورة فورية القروض عند استحقاقها					
15	يعالج نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني أعباء القروض المستحقة					
16	يعالج نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني الديون المشكوك فيها بحسب سياسة الإدارة حول المخصص					
17	يرصد نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني أي تعديل يطرأ على القروض المستحقة					

*** خاصية <u>الدقة</u> لنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تقديم معلومات حول المتغيرات التابعة للدراسة.**

الرقم	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
18	يلتزم البنك بقاعدة كفاية رأس المال التي أقرتها لجنة بازل					
19	يحدد المصرف المسؤوليات والصلاحيات للموظفين المسؤولين عن القروض					
20	يتضمن نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني صلاحيات الدخول والتسجيل للموظفين المسؤولين عن القروض					
21	يتمتع نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بالمرونة في المعالجة مما يسمح بمعالجة كافة البيانات المتغيرة عن القرض					
22	يتمتع نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بالمرونة في المعالجة مما يسمح بمعالجة كافة البيانات المتغيرة عن عبء القرض					
23	تتم معالجة البيانات من خلال نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بما يتفق مع اتفاقية بازل 2					
24	تتم معالجة البيانات من خلال نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بما يتفق مع السياسات المحاسبية المعتمدة في البنك والمتوافقة مع المعايير الدولية للتقارير المالية					
25	يسمح نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في تخفيض مخاطر الائتمان					
26	يساعد نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في الحد من مخاطر الائتمان التي قد تنجم عن التوسع في منح الائتمان					
27	يقوم نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بإعطاء معلومات فورية عن نسبة رأسمال البنك إلى مجموع أصوله الخطرة					
28	يقدم نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بإعطاء معلومات فورية عن درجة المخاطرة عندما تقل أو تزيد نسبة رأسمال					

	البنك إلى مجموعة أصوله الخطرة 8%					
29	يتضمن نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية إجراءات رقابية تساعد إدارة المخاطر في تحقيق أهدافها بحيث تتماشى هذه الإجراءات مع المعايير الرقابية العالمية					
30	يتم تصميم نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في البنك بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية					
31	ينتج نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في البنك معلومات تتسم بالشفافية					
32	تصميم الضوابط الرقابية لنظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بما يتوافق مع الرقابة العامة والرقابة التنظيمية					
33	يتم تطبيق الرقابة على المدخلات لنظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في البنك					
34	***يتم تطبيق الرقابة على عمليات التشغيل لنظام المحاسبي الالكتروني في البنك***					
35	***يتم تطبيق الرقابة على المخرجات لنظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في البنك***					
36	يتم تطبيق أنواع أخرى للرقابة على نظم المعلومات المحاسبي الالكتروني في البنك مثل رقابة الوصول ورقابة التوثيق					

ثانياً: المتغير التابع: مخاطر الائتمان

الرقم	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
37	توزيع محفظة القروض في البنك على قطاعات النشاط الاقتصادي					
38	توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان المتفق عليها مع العميل في البنك ويرصد نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني أية تعديلات عليها					
39	توزيع المحفظة إلى تسهيلات بدون ضمان عيني وذلك بالاتفاق مع العميل في البنك ويرصد نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني أية تعديلات عليها.					
40	يرصد نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في البنك أية تغيرات في نسبة القروض غير المضمونة إلى إجمالي المحفظة					
41	يرصد نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في البنك أية تغيرات في نسبة المخصصات إلى إجمالي التسهيلات غير المنتظمة المتمثلة في القروض والتسهيلات المستحقة					
42	يزود نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني إدارة الائتمان وإدارة المخاطر في البنك ببيانات إجمالية عن التركزات التي تزيد عن 10 % من القاعدة الرأسمالية للبنك					
43	يرصد نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في البنك أية تعديلات على المقام والبسط بنسبة العائد المتوقع على إجمالي القروض ويزودها لإدارة الائتمان وإدارة المخاطر في البنك.					
44	يرصد نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في البنك أية تعديلات على عناصر قياس إجمالي صافي العائد على إجمالي القروض					
45	يرصد نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في البنك أية					

	تعديلات على المقام والبسط لنسبة المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الودائع ويزودها لإدارة الائتمان وإدارة المخاطر في البنك.					
46	يرصد نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في البنك أية تعديلات على المقام والبسط لنسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي المحفظة الائتمانية ويزودها لإدارة الائتمان وإدارة المخاطر في البنك.					
47	يرصد نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في البنك أية تعديلات على المقام والبسط لنسبة التسهيلات غير المنتظمة / إجمالي المحفظة الائتمانية ويزودها لإدارة الائتمان وإدارة المخاطر في البنك.					
48	يزود نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني إدارة الائتمان وإدارة المخاطر في البنك ببيانات عن مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة لتحديد مقدار المخصصات					

انتهت الاستبانة

شاكراً لكم حسن تعاونكم

الملحق رقم (2)

أسماء الأساتذة محكمي استبانة الدراسة

التسلسل	الاسم	الجامعة
1	الأستاذ الدكتور يسري أمين	جامعة عمان العربية
2	الأستاذ الدكتور بشير البنا	جامعة عمان العربية
3	الدكتور اسامه عمر عبدالجبار	جامعة الشرق الأوسط MEU
8	الدكتور قاسم العواقلة	جامعة آل البيت

الملحق رقم (3)

نتائج التحليل الإحصائي كما تم الحصول عليها من الحاسوب

AGE

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	18	21.5	9.7	9.7
	2.00	17	20.5	16.6	26.3
	3.00	25	30	25	51.3
	4.00	12	14.5	22.2	73.5
	5.00	11	13.5	26.3	100.0
	Total	83	100.0	100.0	

EDU

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	8	9	83.3	83.3
	2.00	57	69	4.2	87.5
	3.00	14	17	2.8	89.3
	4.00	4	5	9.7	100.0
	Total	83	100.0	100.0	

EXP

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	17	20	25	25
	2.00	39	47	15.2	40.7
	3.00	14	17	22.2	62.9
	4.00	5	6	16.6	78.5
	5.00	8	10	20.8	100.0
	Total	83	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1	83	3.00	5.00	3.7363	.80366
Q2	83	2.00	5.00	3.5527	.84578
Q3	83	3.00	5.00	3.7930	.78092
Q4	83	2.00	5.00	3.6367	.80757
Q5	83	1.00	5.00	3.8565	.73467
Q6	83	1.00	5.00	3.6001	.81743
Q7	83	1.00	5.00	3.6430	.84577
Q8	83	3.00	5.00	3.8103	.88592
Q9	83	2.00	5.00	3.8039	.83635
Q10	83	3.00	5.00	3.6642	.82367
Q11	83	2.00	5.00	3.5629	.82574
Q12	83	1.00	5.00	3.6667	.81190
Q13	83	1.00	5.00	3.7100	.80759
Q14	83	1.00	5.00	3.5759	.80865
Q15	83	1.00	5.00	3.6726	.81976
Q16	83	2.00	5.00	3.5600	.86371
Q17	83	2.00	5.00	3.6447	.80460
Valid N (listwise)	83				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q18	83	2.00	5.00	3.6616	.71666
Q19	83	1.00	5.00	3.5622	.82064
Q20	83	1.00	5.00	3.8933	.79522
Q21	83	1.00	5.00	3.7178	.70711
Q22	83	1.00	5.00	3.5798	.83064
Q23	83	1.00	5.00	3.7681	.79464
Q24	83	1.00	5.00	3.5600	.81465
Q25	83	2.00	5.00	3.7444	.63984
Q26	83	2.00	5.00	3.7061	.71009
Q27	83	1.00	5.00	3.7856	.82072
Q28	83	1.00	5.00	3.6821	.75978
Q29	83	2.00	5.00	3.5929	.80023
Q30	83	1.00	5.00	3.8153	.82072
Q31	83	1.00	5.00	3.7957	.77974
Q32	83	2.00	5.00	3.8227	.74974
Q33	83	3.00	5.00	3.6543	.83984
Q34	83	1.00	5.00	3.6863	.78277
Q35	83	2.00	5.00	3.6323	.69430
Valid N (listwise)	83				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q36	83	3.00	5.00	3.6548	.85319
Q37	83	2.00	5.00	3.7228	.75910
Q38	83	3.00	5.00	3.6413	.83401
Q39	83	2.00	5.00	3.5406	.78132
Q40	83	1.00	5.00	3.6357	.88406
Q41	83	1.00	5.00	3.6309	.81622
Q42	83	1.00	5.00	3.8011	.75310
Q43	83	3.00	5.00	3.6766	.76912
Q44	83	2.00	5.00	3.605	.82431
Q45	83	3.00	5.00	3.7022	.83134
Q46	83	2.00	5.00	3.6175	.84466
Q47	83	1.00	5.00	3.7442	.81622
Valid N (listwise)	83 83	2.00	5.00		

Variables Entered/Removed(b)

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TOTALQ(a)	.	Enter

a All requested variables entered.
b Dependent Variable: TOTALP

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.447 (a)	. 20	.202	.47953

a Predictors: (Constant), TOTALQ

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.104	1	6.618	2.29	.000(a)
	Residual	5.062	82	.230		
	Total	5.166	83			

a Predictors: (Constant), TOTALQ
b Dependent Variable: TOTALP

Variables Entered/Removed(b)

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TOTALG(a)	.	Enter

a All requested variables entered.
b Dependent Variable: TOTALP

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.529 (a)	. 20	.241	.46758

a Predictors: (Constant), TOTALG

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7.852	1	7.852	35.913	.000(a)
	Residual	23.831	82	.219		
	Total	31.683	83			

a Predictors: (Constant), TOTALG
b Dependent Variable: TOTALP

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.951	.310		3.226	.000
	TOTALG	.462	.077	.498	3.226	.000

a Dependent Variable: TOTALP

Variables Entered/Removed(b)

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TOTALS(a)	.	Enter

a All requested variables entered.
b Dependent Variable: TOTALP

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.548(a)	. 20	.294	.45101

a Predictors: (Constant), TOTALS

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9.511	1	9.511	46.754	.000(a)
	Residual	22.172	82	.203		
	Total	31.683	83			

a Predictors: (Constant), TOTALS
b Dependent Variable: TOTALP

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.723	.306		4.652	.000
	TOTALS	.553	.081	.548	4.652	.000

a Dependent Variable: TOTALP